ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

سد النهضة:
رؤى مصرية.. وأزمات إثيوبية

عدد خاص

JUN 2021
العدد (26)
www.ecsstudies.com
/ecsstudies

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com

/ecsstudies

تقديرات مصرية

سد النهضة:

رؤى مصرية.. وأزمات إثيوبية

/ecsstudies

www.ecssstudies.com

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

تحرير
د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية
د. محمد كمال
د. دلال محمود
د. جمال عبدالجواد
أ. مجدي صبحي
د. نهى بكر
د. رغدة البهي

منسق عام
أميرة طارق

إخراج فني
أحمد حسني

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (26) - 15 يونيو 2021

المحتويات

الافتتاحية 8

- أزمات مصر المركّبة.. إثيوبيا وليبيا وفلسطين
  د. عبد المنعم سعيد

- نحو استراتيجية مصرية تجاه أزمة سد النهضة — 10
  د. جمال عبدالجواد

- خيارات مصرية إزاء الملء الثاني لسد النهضة — 14
  د. حمدي عبدالرحمن

- حساب التوازن الاستراتيجي بين مصر والسودان وإثيوبيا — 18
  أحمد عليبة

- دروس مستفادة من تجارب إدارة الأنهار الدولية — 22
  د. رغدة البهي

- عراقيل رؤية "آبي أحمد" للهيمنة الإقليمية الإثيوبية — 26
  نسرين الصباحي، هايدي الشافعي

- صراعات الداخل الإثيوبي.. هل اقترب سيناريو يوغسلافيا؟ — 30
  د. أحمد أمل

- قراءة للانتقادات المتصاعدة لحقوق الإنسان في إثيوبيا — 34
  محمد فوزي

- الإعلام الإثيوبي وآليات التضليل حول سد النهضة — 38
  د. إيمان زهران

- ملامح القوة والضعف في الاقتصاد الإثيوبي — 42
  أحمد بيومي

- قدرات مصر وإثيوبيا على المؤشرات العالمية — 48
  هبة زين

الافتتاحية

أزمات مصر المركّبة.. إثيوبيا وليبيا وفلسطين

* د.عبد المنعم سعيد

العدد (26) من "تقديرات مصرية" مخصص للتعامل مع قضية السد الإثيوبي وأزمته التي اقتربت من مرحلة جديدة نتيجة خطوة "الملء" الثاني التي أعلنت إثيوبيا عزمها على اتخاذها في كل الأحوال، أي سواء جرت المفاوضات أم لم تَجْرِ، وسواء تم التوصل إلى اتفاق شامل وملزم كما تطلب مصر والسودان أو لم يحدث.

قبل عام من هذه الأزمة الإثيوبية المحتدمة، كانت مصر تتعامل مع أزمة لا تقل أهمية ولا مركزية هي الأزمة الليبية التي كان لها شقان: أزمة مع تركيا التي تدخلت عسكريًا في الجوار الاستراتيجي المباشر، فضلًا عما تثيره من توترات في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، وأزمة أخرى نتيجة تواجد المرتزقة والإرهابيين في غرب ليبيا التي توترت بفعل الانقسام الليبي بين الشرق والغرب.

كانت الأزمتان يُكمل بعضهما بعضًا، وتشكلان أعباء سياسية واستراتيجية للدولة المصرية. وبينما تدخل أزمة مصر مع إثيوبيا فصل الملء الثاني، دخلت القضية الفلسطينية منعطفًا جديدًا في 6 مايو 2021، بدأ في القدس عندما أعلنت المحكمة العليا الإسرائيلية عن استحقاق أسر يهودية خرجت من مساكنها في القدس الشرقية عام 1948 للعودة مرة أخرى إلى مساكنهم التي بات يعيش فيها الفلسطينيون. ومع عودة قضية اللاجئين الفلسطينيين مرة أخرى إلى سطح الأحداث، تراكمت مجموعة من الظروف والتحركات لقوى سياسية مختلفة من الراديكالية اليهودية إلى الراديكالية الفلسطينية إلى الاحتكاكات المختلفة في الأجواء الرمضانية بين القوات الإسرائيلية ومواطني القدس الراغبين في دخول المسجد الأقصى، إلى مواجهات المدن المختلطة بين العرب واليهود داخل إسرائيل، إلى التحركات الإيرانية المتنوعة في حربها مع إسرائيل ورد فعل الأخيرة عليها.

كل ذلك أدى إلى انفجار الموقف في القدس أولًا عند مستوى منخفض من العنف داخل المدينة، وثانيًا عندما بدأت حماس في قصف مناطق إسرائيلية بالصواريخ، وكانت النتيجة هجومًا إسرائيليًا كاسحًا على غزة نتجت عنه تحركات دولية وإقليمية شتى كان أبرزها الدور المصري الذي نجح في فجر 21 مايو في وقف إطلاق النار بين الطرفين.

الأزمات مع إثيوبيا وفي ليبيا وفلسطين في الجوار المصري القريب تمس مصالح حيوية "جيوسياسية" و"جيواستراتيجية" لمصر تتفاعل فيما بينها في إطار مركب من إقليم مأزوم على مدى السنوات العشر الماضية. هذه الأزمة الإقليمية الكبرى نتجت عما سُمي بسنوات "الربيع العربي"، والصعود الكبير للراديكالية "الإسلامية" وما نتج عنها من حركات إرهابية، واستغلال دول الجوار الإقليمية الفرصة للدفع في اتجاه تحقيق مصالح "جيواستراتيجية" لم يكن لها أن تحصل عليها لولا حالة الضعف والخلل الذي أصاب الإقليم، واتجاه الولايات المتحدة الأمريكية نحو الانسحاب منه.

استجابات متعددة

مصر في جانبها واعتبارًا من 30 يونيو 2013 تعاملت مع الواقع الجديد من خلال ثلاث خطوات هامة: أولها، الثبات الاستراتيجي المتمثل في إعادة بناء عناصر القوة الشاملة للدولة المصرية من خلال تحقيق "رؤية مصر 2030". وبعد سنوات ست من بدء التنفيذ ظهرت بوادر الصحة والعافية على القدرات المصرية. ثانيها، إعادة بناء القوة العسكرية المصرية، بحيث تكون أطول مدى، وأكثر عنفوانًا، وأعظم تأثيرًا من خلال سلاسل واسعة من المناورات العسكرية التي تُجريها مصر مع عدد كبير من الدول العربية والإفريقية والأوروبية. ثالثها، بناء القدرات السياسية والدبلوماسية القائمة على المصداقية والثبات الانفعالي، وبناء التحالفات والائتلافات المختلفة العربية والخارجية المواتية للمصالح المصرية.

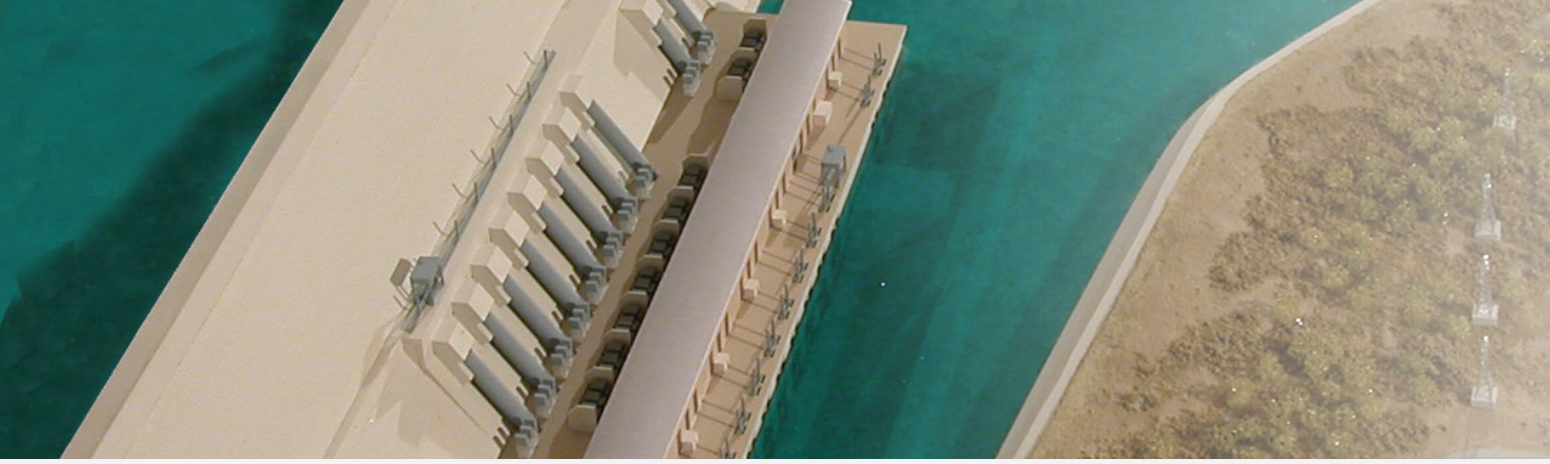

حصاد السنوات الماضية في أزمات مصر المركبة كان إيجابيًا للغاية. فمن ناحية، نجحت مصر في عمليات البناء والتحديث الداخلية واسعة النطاق والمعمور المصري، واستطاعت ليس فقط مواجهة جائحة كورونا بنجاح (2021/2020)، وإنما الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي الإيجابي قائمة. شهادات المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي و"استاندرد آند بورز" و"فيتش" أعطت لمصر شهادة على التقدم الاقتصادي والاجتماعي المستمر.

من ناحية أخرى، نجحت الدبلوماسية والسياسة المصرية في عبور الأزمة الليبية بنجاح، وترويض الطرف التركي ودفعه في اتجاه علاقات طبيعية مع مصر لا يكون التدخل في شئونها الداخلية قائمًا، ووضع الأشقاء في ليبيا على طريق تجاوز الأزمة الليبية المستحكمة منذ "الثورة" في فبراير 2011. وجاءت هذه النتائج بحزمة من السياسات الحازمة والمرنة التي استجابت لها تركيا نتيجة فشل سياساتها السابقة، والضغوط الغربية التي تراكمت عليها نتيجة أزماتها مع اليونان. على الطريق نفسه سارت الأزمة المصرية-القطرية نتيجة ما عُرف باتفاق "العلا" الذي نظمته المملكة العربية السعودية، وفتح أبواب مراجعة السياسات القطرية بنفس طريقة مراجعة السياسات التركية التي قادت إلى الاقتراب من مصر مرة أخرى.

من الناحية الثالثة، فإن مصر حققت نجاحات ذات طبيعة استراتيجية تمثلت في انتزاع السودان من الجانب الإثيوبي في معادلات أزمة السد الإثيوبي وأضافت له نزاعًا حدوديًا آخر استنادًا إلى اتفاقية 1902 التي تُصر عليها إثيوبيا فيما يخص الحدود مع السودان، وتُنكرها فيما يخص سد النهضة. حدث ذلك بالمساندة المصرية للحراك الجماهيري في السودان، وعملية انتقال السلطة، ورفع اسم السودان من قائمة الإرهاب الدولية، وقائمة طويلة من المساندة والمساعدات المصرية في مجالات الطاقة والتنمية بشكل عام.

وما لا يقلّ عن ذلك أهمية، أن القضية الفلسطينية، وحرب غزة، والدور المصري البناء والنافذ في وقف إطلاق النار وإطلاق عمليات للتفاوض والتعامل مع الأزمة الفلسطينية الإسرائيلية؛ حقق اقترابًا وعرفانًا أمريكيا بالدور المصري، كما تحقق بالتنمية في الداخل والفاعلية في الخارج.

أرصدة قوة

الحركة المصرية في الداخل والخارج تجعلها الآن أكثر قدرة وأعظم قوة وتوازنًا للقوى مع إثيوبيا وأزمتها مع مصر المتعلقة بمياه النيل في بعديه التنموي والاستراتيجي. وفي الوقت الذي كانت فيه مصر تعيد بناء نفسها، فإن إثيوبيا الحبيسة دخلت في معركة كبيرة في داخلها مع إقليم "التيجراي"، فضلًا عن توترات متنوعة العمق في أقاليم مختلفة بما فيها الإقليم الذي يقام فيه السد.

الإضافة السودانية للطاقة المصرية في أزمة السد أعطت للقوات المصرية مجالات للتدريب والمناورة لم تكن متيسرة لها من قبل. المصالحة مع تركيا وقطر، وترطيب العلاقات بين القاهرة وواشنطن، تعطي لمصر شهادة إضافية من الولايات المتحدة التي كانت المسهل والوسيط مع البنك الدولي في المفاوضات التي جرت في واشنطن بين مصر وإثيوبيا والسودان حتى شهر فبراير 2020، والتي توصلت بالفعل إلى اتفاق وقّعت عليه مصر ثم تهربت منه إثيوبيا.

الدور المصري، سواء في الأزمتين الليبية والفلسطينية، أعطى لمصر رصيدًا دوليًا كبيرًا مع أطراف كثيرة لديها اهتمامات بالقضيتين، ولكنها تخشى التورط في كلٍّ منهما. تقدم مصر وشجاعتها وحكمتها في التعامل مع هذه الأزمات الإقليمية، مع دورها البناء في التعامل مع العراق بالتعاون مع السعودية والأردن والإمارات؛ يوفر لمصر الكثير من التأييد الذي سوف تحتاجه خلال المرحلة المقبلة في التعامل مع قضية السد الإثيوبي.

تعامل مصر مع الأزمات المركبة كان واعيًا بالتعقيدات الكثيرة التي يمر بها النظام الدولي والإقليمي، كما كان صبورًا في تحركاته السياسية والدبلوماسية والإعلامية، وتأكيد مصر المستمر على البعد الدولي والتنموي لقضية مياه النيل، والحزم الظاهر بالإعلان عن خطوط حمراء في الأزمة الليبية. وفي أزمة السد الإثيوبي فإن الخط الأحمر هو الإضرار بنصيب مصر المائي. وفي المرة الأولى وصلت الرسالة، كما نأمل في وصولها في المرة الثانية لمن يهمهم الأمر.

نحو استراتيجية مصرية تجاه أزمة سد النهضة

* د. جمال عبدالجواد
عضو الهيئة الاستشارية ومدير برنامج السياسات العامة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يُمثل سد النهضة تحديًا كبيرًا للسياسة الخارجية والأمن القومي المصري، ومع هذا فإن سد النهضة لا يمثل سوى قمة جبل الجليد، أو الجزء الظاهر من المشكلة. فقد دخلت إثيوبيا إلى مرحلة جديدة، تتبنى فيها سياسات تنموية تعتمد على الاستخدام المكثف لمياه النيل. من ناحية المبدأ، فإن قيام إثيوبيا بالاستخدام المكثف لمياه النيل يمكن أن يؤثر على وصول الكميات المعتادة من المياه لمصر، وعلى انتظامها. ومع هذا فإن كل الخلافات حول قضايا التنمية يمكن التوصل فيها لحلول مرضية، طالما كان الهدف والمعيار هو الفائدة التنموية، فهناك دائمًا من البدائل ما يسمح بتعظيم الفائدة لكل الأطراف.

تهديد مزدوج

- المشكلة هي أن السياسة الإثيوبية الجديدة في استخدام مياه النيل تأتي مصحوبة بخطاب سياسي له طابع صراعي، يستدعي قيم الوطنية والسيادة والهيمنة، ويستدعي وقائع متفرقة منتقاة من التاريخ ليبني عليها تعميمات غير سليمة حول علاقات البلدين، الأمر الذي يجعل من الصعب التوصل إلى حلول وسط مرضية، والذي عكس نفسه في إخفاق التوصل إلى حل تفاوضي في المفاوضات الطويلة التي استغرقت سنوات عدة.

- التهديد الذي يواجه مصر -إذن- هو تهديد مزدوج، فمن ناحية هناك الأثر "الفني" الذي سوف يخلفه سد النهضة على التدفق التلقائي لنهر النيل، وهناك من ناحية أخرى الأثر السياسي الذي يمكن له أن يترتب على التزاوج بين شوفينية عدائية والقدرة التقنية للسيطرة على تدفق ماء النهر.

- تمثل السياسات الجديدة لإثيوبيا تجاه مياه النيل تحديًا لمصر، لأنه بدلًا مما اعتادت عليه مصر من أن مياه النيل تتدفق بشكل طبيعي تحكمها العوامل الطبيعية وحدها، فإن المرحلة الجديدة ستخلق واقعًا جديدًا يتضمن إضافة عوامل بشرية وسياسية لقائمة العوامل المحددة لكمية وانتظام تدفق مياه النيل إلى مصر.

- تدرك مصر الاحتياجات التنموية لإثيوبيا، وتقوم السياسة المصرية على أنه من حق إثيوبيا الاستفادة من مياه النيل من أجل التنمية وتلبية احتياجات الشعوب الإثيوبية، ولهذا فإن مصر تسعى للتوصل إلى اتفاق متوازن يُتيح لإثيوبيا الاستفادة من مياه النيل لأغراض التنمية دون إلحاق ضرر بالغ بموارد مصر المائية.

- المشكلة الأكبر هي أن النخب الإثيوبية، ولأسباب مختلفة، ترى أن من مصلحتها التمسك بموقف متشدد، يؤكد على حق إثيوبيا في الانفراد بتحديد الطريقة التي يجري بها استخدام مياه النيل، باعتباره حقًا سياديًا.

- التحدي الذي يواجه مصر هو أبعد مدى من مشكلة الملء الثاني للسد، بل إنه أبعد مدى من تحدي سد النهضة نفسه، لأن لدى الدولة الإثيوبية خططًا لإقامة سدود إضافية على نهر النيل، وقد تجد مصر نفسها مضطرة للدخول في أزمات متكررة تشبه أزمة سد النهضة، وبالتالي فإن على مصر التخطيط لمواجهة التحديات المنتظرة بشكل كلي طويل الأمد. على هذا، فإن الهدف الاستراتيجي لمصر هو دفع وتشجيع النخب الإثيوبية على التخلي عن المنظور السيادي الصراعي لمياه النيل، لصالح منظور تنموي تعاوني، يتيح تحقيق المصالح المشتركة.

- الترجمة العملية والتعريف الإجرائي للمنظور التنموي التعاوني هو التوصل إلى قواعد متفق عليها لإدارة موارد النهر المشترك، ليس فقط من أجل ملء وتشغيل سد النهضة، ولكن أيضًا من أجل ما قد يتبعه من مشروعات. وسيحتاج التوصل لمثل هذا التوافق إلى فترة زمنية طويلة، وعلى مصر أن تتهيأ لهذا. فالمرجح أن تحقيق هذا الهدف لن يكون بالأمر السهل، أو قريب المنال، فالمرحلة الراهنة في العلاقات المصرية الإثيوبية قد تستمر لسنوات إضافية، وعلى مصر الاستعداد لتحدٍّ طويل الأجل.

مبادئ أساسية

هناك عددٌ من المبادئ والأسس التي يجب الانتباه إليها في عملية صياغة السياسة الخارجية المصرية تجاه إثيوبيا.

- لا يمكن وضع ثقة كاملة في أي دولة أخرى، فالمصلحة هي الحاكم لعلاقات الدول، والمصلحة دائمة التغير، ولا مفر من التحسب الدائم لأسوأ الاحتمالات.

- المعاهدات والاتفاقات الدولية شديدة الأهمية، لكنها لا تنفذ نفسها تلقائيًا، وما لم تتوافر قوة مادية ومعنوية لإعمالها، فإن هذا قد يغري بانتهاكها.

- تسود مشاعر عدائية في إثيوبيا تجاه مصر، ورغم أن هذه المشاعر غير مبررة، وتقوم على أساطير كاذبة حول الصراع بين مصر وإثيوبيا، وحرص مصر على إضعاف إثيوبيا وإفقارها؛ فإن هذا النوع من المشاعر يجعل العلاقة مع مصر وإدارة مياه النيل قضية داخلية إثيوبية، يناقشها الرأي العام، وتوظفها النخب السياسية في إطار المنافسات الجارية بينها، ويتجدد الخلاف حولها بين حين وآخر.

- لا يجب استبعاد أي من الوسائل والبدائل في إدارة قضية مياه النيل والعلاقات مع إثيوبيا.

- أهمية توسيع نطاق التشاور فيما يتعلق بإدارة قضية مياه النيل والعلاقات مع إثيوبيا.

سياسات مقترحة

من أجل إدارة فعالة لقضية موارد المياه باعتبارها قضية أمن قومي، وإدارة العلاقة مع إثيوبيا بسبب صلتها الوثيقة بقضية مياه النيل، فإنه على مصر تبني السياسات التالية:

- زيادة درجة حصانة مصر ضد تقلبات موارد النيل. وفي هذا السياق، تجب الإشادة بالمشروعات التي تطبقها الدولة من أجل تقليل الهدر ورفع كفاءة استخدام المياه، والأخذ بنظم الري الموفِّرة للمياه، واختيار التركيب المحصولي المناسب، وإعادة معالجة مياه الصرف، وتحلية مياه البحر.

- وضع قضية مياه النيل كبند دائم على الاتصالات والاجتماعات التي يعقدها مسئولون مصريون مع المسئولين من دول أخرى.

- للولايات المتحدة تأثير كبير، وعلى مصر الإبقاء عليها قريبة من تطورات ملف المياه، وتشجيعها على التدخل فيه بالشكل المناسب.

- العمل على زيادة دور الاتحاد الأوروبي في إدارة الخلافات حول إدارة مياه النيل، خاصة وأن الدول الأوروبية لديها حساسية خاصة تجاه ما قد يؤدي إليه نقص المياه والإفقار من الدفع نحو الهجرة.

- بناء جماعة علمية متخصصة في الدراسات الإثيوبية، ويشمل ذلك تعزيز أقسام دراسة اللغات الإثيوبية في الجامعات المصرية، ودعم البعثات العلمية في المجالات ذات الصلة، وتمكين الباحثين المصريين من متابعة ما يجري في إثيوبيا بشكل مباشر، ومن الاطلاع على الإنتاج العلمي ذي الصلة الذي تنتجه الجامعات ومراكز البحوث العلمية حول العالم.

- التواصل مع صناع الرأي الإثيوبيين من المكونات المختلفة للمجتمع الإثيوبي عبر أشكال التبادل والتعاون الثقافي والعلمي والتعليمي والإعلامي.

- تعزيز حضور مصر في إفريقيا، ورفع مستوى تفهم المثقفين وصناع الرأي في القارة لاحتياجات مصر وما يجري فيها.

- مشاركة مصرية فعالة في الجمعيات والمنتديات المهنية والثقافية والأكاديمية الإفريقية في مختلف المجالات.

- تكثيف التوجه للرأي العام ذي الصلة حول العالم باستخدام الأدوات المناسبة والفعالة، وهناك عدد من الفئات التي يمكن التوجه لها بالأدوات المناسبة، ومنها:

  - جماعة دارسي الحضارة المصرية، والمتخصصين في علم المصريات Egyptology-، وهم غالبًا من المحبين لمصر، الحريصين على استمرار الحياة في وادي النيل مهد الحضارة، وشهادة هؤلاء مهمة في الدفاع عن صلة مصر بالنيل، وحقها فيه.

  - موقع مصر في الإنجيل والديانة المسيحية، واستضافتها للعائلة المقدسة، يجعل لمصر أنصارًا بين المسيحيين المؤمنين حول العالم.

  - أنصار البيئة الذين ينظرون بشك للأعمال الهندسية الكبرى، لما قد تمثله من إخلال بالنظم البيئية.

  - جماعة مهندسي السدود، التي يتم بناء سد النهضة بالتعارض مع كثير من المبادئ المستقرة لديها، خاصة فيما يتعلق بالأمان والآثار البيئية.

  - منظمات وعلماء التنمية، ومنظمات المجتمع المدني المعنية بتنمية الفقراء والعدالة الاجتماعية، وهي جماعات يمكن لها أن تتعاطف مع الأثر السلبي لنقص المياه على الفلاحين الفقراء في مصر، وتؤيد مبدأ التنمية التي تحقق مصالح كل الشعوب.

- تنويع الأدوات والوسائل المستخدمة في التوجه لفئات الرأي العام المختلفة، ومن ذلك:

  - إنتاج أفلام تسجيلية ومواد تعريفية وإعلامية موجهة للمثقفين والدارسين والرأي العام المهتم بالحضارة المصرية التي قامت على ضفاف النيل، والمخاطر التي تتعرض لها الحياة في الوادي صاحب التاريخ العريق بسبب السياسات الإثيوبية.

  - مشاركة مكثفة بالنشر العلمي عالي الجودة من جانب مهندسي وأساتذة الري المصريين في الدوريات العلمية المعنية بإنشاء السدود وإدارة موارد المياه.

  - مشاركة خبراء الري المصريين في المؤتمرات العلمية التي تعقدها جمعيات المهندسين العالمية ذات الصلة.

- إن الدفاع عن حق مصر في مياه النيل هو مهمة دائمة وممتدة، وليس مجرد عملية إدارة أزمة عابرة، ويجب الاستعداد للتعامل مع هذا التحدي بالطريقة المناسبة.

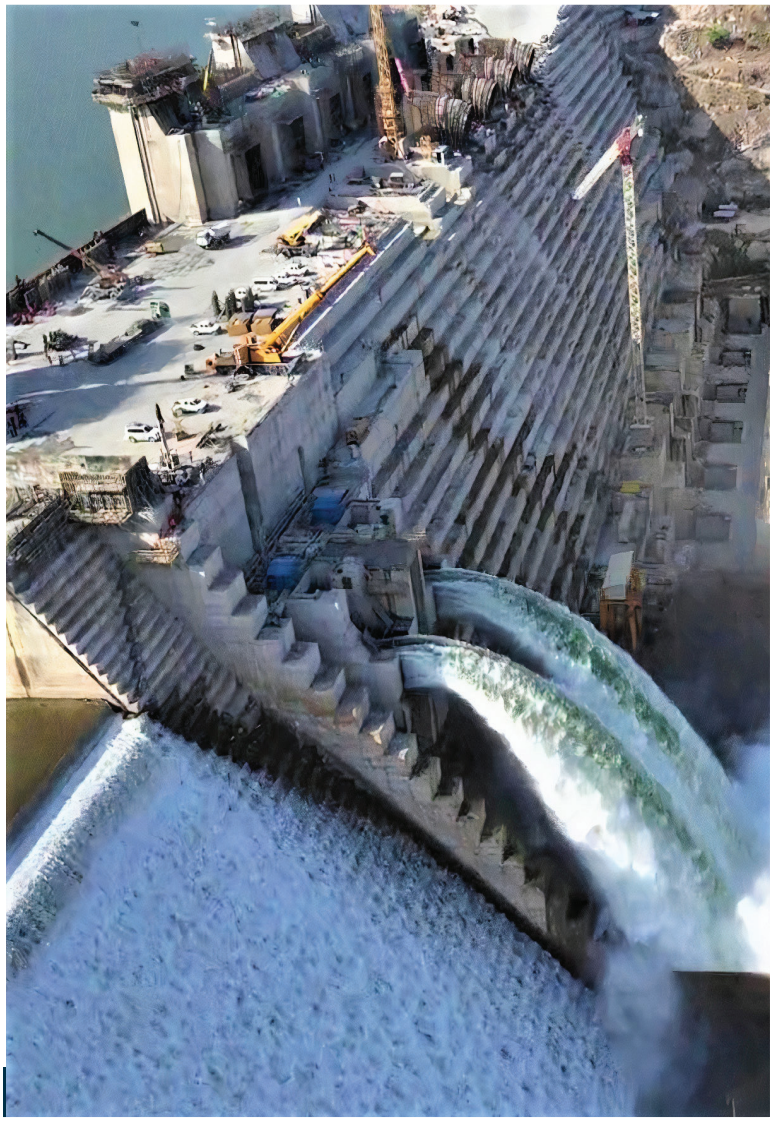

خيارات مصرية

إزاء الملء الثاني لسد النهضة

*د. حمدي عبدالرحمن
أستاذ العلوم السياسية بجامعتي زايد والقاهرة

لا تزال إثيوبيا في حالة إنكار لواقع المتغيرات من حولها، وتُصرّ على المضيّ قدمًا في خططها لاستكمال مرحلة الملء الثاني لسد النهضة في شهر يوليو من العام الجاري، حتى لو لم يتم التوصل إلى اتفاق. فقد استمرت أديس أبابا في منهج الخداع أثناء مفاوضات الفرصة الأخيرة في أبريل 2021 في كينشاسا. ولا يَخفى أن التعنت الإثيوبي يعني أنها تتبنى استراتيجية تركز على فرض أمر واقع يتم فيه ملء سد النهضة دون الاعتراف بمصالح مصر والسودان، ما قد يدفع إلى عواقب وخيمة تهدد الأمن والاستقرار في منطقة القرن الإفريقي وحوض النيل التي تشكل أصلًا مُركّبًا أمنيًا بالغ التعقيد والتشابك.

تعنت إثيوبي

- لم يكن مستغربًا أن ترفض أديس أبابا صراحة التنازلات التي قدمتها دولتا المصب (مصر والسودان) خلال المحادثات التي تتضمن وضع إطار زمني من شأنه تسهيل التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم في غضون ثمانية أسابيع. وعلى الرغم من الضغوط الدولية والإقليمية لا يزال الخطاب السياسي والإعلامي الرسمي في إثيوبيا يؤكد على استمرار خطط بناء وملء السد كما هو مقرر سلفًا دون الالتفات إلى مطالبات كلٍّ من مصر والسودان بوقف الأعمال الأحادية.

- في المقابل، أكدت مصر دومًا في خطابها الرسمي على ثوابت حاكمة لسياستها تجاه قضية سد النهضة ومياه النيل عمومًا، وهي تتمثل في: (1) الحفاظ على حقوق مصر التاريخية والدفاع عن أمنها المائي. (2) عدم اعتراضها على حق إثيوبيا في تنمية مواردها المائية دون إلحاق الضرر بدولتي المصب، أي وفقًا لقاعدة "لا ضرر ولا ضرار". (3) ضرورة التوصل إلى اتفاق قانوني شامل وملزم بشأن سد النهضة. وعندما تولى الاتحاد الإفريقي رعاية المفاوضات الثلاثية بشأن سد النهضة، أكدت مصر على الموقف نفسه، بينما تنصلت إثيوبيا كالعادة من القبول بأي التزامات تثنيها عن سياسات الهيمنة وفرض الأمر الواقع التي تنتهجها منذ بداية عملية التفاوض.

- أكدت قمة هيئة مكتب الاتحاد الإفريقي في يوليو 2020 ضرورةَ التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم حول ملء وتشغيل السد، وأن يتضمن الاتفاق آلية قانونية ملزمة لفض النزاعات. كما تم خلال القمة أيضًا تأكيد ضرورة تركيز المفاوضات على سد النهضة باعتباره سدًّا لتوليد الكهرباء غير مستهلك للمياه، وعدم إقحام أي موضوعات غير ذات صلة بالسد. ورغم الخطاب الديماجوجي الإثيوبي الذي يردد شعار "الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية"، فقد قامت إثيوبيا بالملء الأول بشكل أحادي، وادّعت –آنذاك- أن الملء حدث بسبب غزارة الأمطار. وها هي تُصر اليوم على أنها ماضية في خطط الملء الثاني ولو بدون التوصل لاتفاق.

مواقف مصرية

- **رفض النهج الجزئي:** طُرح هذا الاقتراح في أكثر من مناسبة، حيث قدمته مجموعة الأزمات الدولية في مارس 2020، وهو يعني الاتفاق الجزئي حول قواعد الملء للخزان، ثم يتم بعد ذلك التفاوض على القضايا المتبقية، مثل معالجة الجفاف وآلية فض المنازعات المستقبلية. وقد كرر رئيس الوزراء الإثيوبي "آبي أحمد"، في 10 أبريل 2020، المقترح نفسه لتغطية قواعد ملء خزان سد النهضة خلال مرحلة اختبار التوربينات على مدى عامين. وقد عاود المبعوث الأمريكي لمنطقة القرن الإفريقي "جيفري فيلتمان" مناقشة المقترح نفسه لإبرام اتفاق أولي قصير المدى بشأن الملء الثاني فقط لسد النهضة الإثيوبي نظرًا لاقتراب موعد الملء الثاني في يوليو المقبل دون التوصل إلى اتفاق بين مصر والسودان وإثيوبيا بشأن قواعد الملء والتشغيل.

إن التسوية الجزئية -من وجهة النظر المصرية- تعني في جوهرها فرض سياسة

الأمر الواقع، وهو ما تسعى إليه إثيوبيا، فقد بدأت ببناء السد نفسه بقرار أحادي، واتخذت قرار الملء في المرحلة الأولى بإرادتها المنفردة. ولعل هذا النهج قد يدفع إلى تفجير الإقليم كله نظرًا لترك القضايا الجوهرية وتكريس الاعتقاد بأنه لا يمكن الوصول إلى حل أبدًا. وسوف تتصاعد حدة الغضب المصري تجاه إثيوبيا التي تخطط للمضيّ قدمًا في الملء الثاني حتى بدون اتفاق، بل وتعلن أنها سوف تقوم ببناء سدود أخرى مستقبلية على النيل الأزرق. إن النيل هو شريان حياة مصر، ولذلك يعد سد النهضة مسألة قد تمثل تهديدًا وجوديًّا للمصريين. ربما يُضار نحو خمسة ملايين مزارع، وينخفض الإنتاج الزراعي بمقدار النصف، وهو ما يزيد من زعزعة استقرار مصر التي لا تزال تواجه تحديات أمنية واقتصادية كبرى. وعليه، فإن الحل الجزئي في هذه الحالة بالنسبة لدولتي المصب يعد أسوأ من حالة عدم التوصل لاتفاق.

- **تأييد مطلب الوساطة الرباعية:** أيدت مصر الاقتراح السوداني في مارس 2021 بتشكيل وساطة رباعية تضم إلى جانب الأمم المتحدة والولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي؛ بيد أن الحكومة الإثيوبية رفضت هذا الاقتراح. ولعل ذلك الموقف الذي يعبر عن تماسك التنسيق الاستراتيجي بين السودان ومصر يمثل رد فعل رافضًا للتصريحات الإثيوبية الخاصة بالملء الثاني لسد النهضة، دون اتفاق ملزم يضمن تبادل المعلومات وضمانات التشغيل والإدارة البيئية والاجتماعية، كما يؤكد أن أي إجراء أحادي الجانب للملء سوف يُلحق الضرر بكلٍّ من مصر والسودان ويهدد أمنهما القومي.

بعد هذا الرفض الإثيوبي وجّهت الخارجية المصرية في أبريل الماضي خطابات إلى كلٍّ من سكرتير عام الأمم المتحدة، ورئيس مجلس الأمن، ورئيس الجمعية العامة، من أجل تعميمها كمستند رسمي يتم من خلاله شرح كافة أبعاد ملف سد النهضة، ومراحل التفاوض المختلفة، وثوابت الموقف المصري. وفي السياق نفسه، قام وزير الخارجية "سامح شكري" بجولة إفريقية شملت ست دول لإطلاعها على تطورات مفاوضات سد النهضة، وضرورة التوصل لاتفاق شامل وملزم.

- **الرئيس "السيسي" ومفهوم خط المياه الأحمر:** بعد فشل جولة كينشاسا الأخيرة صعّدت مصر من خطابها بشأن سد النهضة، وأعلنت صراحة أن كل الخيارات مفتوحة. وقد حذّر الرئيس "عبدالفتاح السيسي" في أكثر من مناسبة من أنه لن يقبل بفقدان نقطة مياه واحدة، وأن ذلك خط أحمر، وأن تداعيات ذلك سوف تكون كارثية على الجميع. ويبدو أن إثيوبيا لم تكن تأخذ هذا الكلام قبل ذلك على محمل الجد، وكانت تُشكك في رغبة القاهرة في القيام بعمل عسكري. فعلى سبيل المثال، في عام 2019، هدد "آبي أحمد" بحشد الملايين للدفاع عن السد ردًّا على حملات إعلامية طالبت باستخدام القوة. أما اليوم وبعد خط "السيسي" الأحمر فإنه لاذ بالصمت، وقال إن إثيوبيا لن تُلحق الضرر بدولتي المصب.

من دلالات مفهوم الخط الأحمر الذي حدده الرئيس "السيسي" أنه يوجه رسائل متعددة موجهة لكل الجهات، بما في ذلك الجهات الداعمة لإثيوبيا. إذ اقترن الموقف المصري بتوقيع اتفاق عسكري مع أوغندا متعلق بمياه النيل وبإجراء مناورات عسكرية مع السودان،

وذلك في دلالة لا تُخفي أن إثيوبيا التي تعاني الحرب والتفكك باتت محاصرة، وأنها لا بد وأن تأخذ التهديدات المصرية على محمل الجد. هذا الموقف المصري الصارم يعبر كذلك عن المزاج العام للداخل المصري الذي يشعر بالإحباط من المواقف الإثيوبية، ومن أنّ مصدر حياته في خطر.

- ربما يُدرك الشركاء الدوليون مدى خطورة الموقف وممارسة الضغط على "آبي" المحاصر داخليًا من أجل الوصول إلى اتفاق عادل وملزم لكل الأطراف. وعمومًا فإن الخيار العسكري وإن كان مستبعدًا فإنه ممكن إذا كان الخطر وجوديًا. ولعل الإجابة تتحدد بمقتضى رد الفعل الإثيوبي وشركائها الدوليين.

استجابات وخيارات

- بالتوازي مع التحركات السياسية والدبلوماسية التي قامت بها مصر لمواجهة أزمة الملء الثاني لسد النهضة فقد قامت بتبني استجابات خاصة بدعم النظام المائي المصري، بحيث يكون قادرًا على مواجهة جميع السيناريوهات الممكنة. لقد بدأت وزارة الري المصرية في تحديث وتبطين أكثر من 8200 كيلومتر من قنوات الري بتكلفة إجمالية 18 مليار جنيه مصري للحد من هدر المياه. كما تعمل على صيانة وإنشاء 92 محطة ضخ ورفع مياه تعمل بكفاءة عالية، خاصة أثناء ذروة الطلب. كما سيتم افتتاح ثلاث محطات لمعالجة مياه الصرف، بينها واحدة من أكبر محطات المعالجة في العالم.

- نظرًا لأن الزراعة تستهلك النسبة الأكبر من مياه النيل، تعمل الحكومة المصرية على ترشيد استخدام المياه واستخدام طرق الري الحديثة في المناطق الصحراوية. ولا يَخفى أن مصر تعاني من وضع الفقر المائي، حيث يعتمد سكانها الذين يتجاوزون 100 مليون نسمة على نهر النيل للحصول على أكثر من 95% من مواردهم المائية المتجددة. في المقابل، يخشى السودان من أن يُعرّض سد النهضة تشغيلَ سد الروصيرص وحياة 20 مليون مواطن سوداني لمخاطر جمة إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق ملزم قبل الملء الثاني.

- لمواجهة هذا الخطر الوجودي، تم دعم التنسيق المصري والسوداني بشكل غير مسبوق وهو ما يتضح في مشاركة الرئيس "السيسي" في مؤتمر باريس لدعم المرحلة الانتقالية في السودان، بالإضافة إلى زيادة وتكثيف التعاون العسكري بين البلدين. لقد اكتملت الاستعدادات النهائية لانطلاق المناورات العسكرية السودانية-المصرية المشتركة تحت عنوان "حماة النيل" والمقرر إجراؤها في السودان في الفترة ما بين 26 و31 مايو من العام الجاري.

- من المعلوم أن هناك مشاركة لأفراد من جميع التخصصات والفئات في الجيشين في التدريبات. ويلاحظ أن مناورات "حماة النيل" تأتي كامتداد لسلسلة من التدريبات المشتركة بين البلدين، حيث سبقها "نسور النيل" 1 و2، وهي تهدف جميعها إلى تبادل الخبرات العسكرية، وتعزيز التعاون، وتوحيد أساليب العمل لمواجهة التهديدات المتوقعة التي يمكن أن يواجهها البلدان.

- لقد أضحت الخيارات المصرية والسودانية تكاد تكون متطابقة في مواجهة خطر السد الإثيوبي، وهو ما يؤكد على رفض نهج التفاوض الجزئي حتى وإن تم الملء الثاني بدون اتفاق. وفي الوقت نفسه، تؤكد التحركات المصرية على أرض الواقع أن الدفاع عن خطها الأحمر المائي يجعل جميع الخيارات مفتوحة ومشروعة.

حساب التوازن الاستراتيجي بين مصر والسودان وإثيوبيا

* أحمد عليبة
رئيس وحدة التسلح
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ترتبط حسابات التوازن الاستراتيجي بـ"القوة الشاملة" للدولة، أو التكتلات والأحلاف مقابل حسابات القوى المناظرة لها، والتي تشكل خطرًا وجوديًا أو تهديدًا لكيان الدولة أو مصالحها الاستراتيجية، كما ترتبط بطبيعة التفاعل الدائرة في "مجال حيوي" في إطار منظومة علاقات قوى النظام الدولي، أو تفاعلات قوى النظام الإقليمي تجاه بعضها بعضًا على اعتبار أنها علاقة متعددة الأطراف تتجه إلى عملية "حسم معادلات التوازن". فما هي حسابات ذلك التوازن بين كلٍّ من مصر والسودان وإثيوبيا في أزمة سد النهضة؟ ولا سيما مع استمرار تعنت أديس أبابا في المفاوضات.

منظور القوة الشاملة

- يتجه تقييم التوازن الاستراتيجي على أساس منظور القوة الشاملة التي تضم عناصر مادية (سياسية، واقتصادية، وعسكرية) وغير مادية (الإرادة الوطنية والهدف الاستراتيجي). لكن الأهم هو الحكم على مدى القدرة على التوظيف الكفء لمحاور هذه القوة، عبر مبدأ "قاعدة القوة Power Base"، أي ترتكز جهود الدول أو التحالفات من خلال تجميع وتطوير وتحسين أداء وزيادة فعالية كل عنصر من عناصر القوة الشاملة بأقصى ما يمكن من العناصر المتميزة والمتفوقة بين عناصر قوتها الشاملة.

- يُعد المثال الأقرب لمنظور القوى الشاملة في الإقليم، هو ظهور إسرائيل كقوة نووية في الشرق الأوسط، أو مساعي إيران لامتلاك تلك القدرات على التوازن الاستراتيجي في الإقليم، وربما اتسعت دائرة المخاطر والتهديدات غير التقليدية لأنماط أخرى من التهديدات الإقليمية، أبرزها في مجال "المياه" في ظل تنامي ظاهرة إقامة السدود على الأنهار وفقًا لسياسة فرض الأمر الواقع ودون توافق على أطر قانونية، أو الاحتكام إلى قواعد القانون الدولي في مجال الأنهار. وكتجسيد لهذه الظاهرة يمكن الإشارة إلى مثالين؛ الأول هو المثال التركي وتأثيره على العراق، والثاني هو "سد النهضة" الإثيوبي الذي ستكون له تأثيراته على دولتي المصب (مصر والسودان).

هيكل توازنات القوى

للوهلة الأولى تشير محصلة حسابات موازين القوى الشاملة لدول أزمة سد النهضة (مصر، والسودان، وإثيوبيا) إلى ميلها بشكل حاسم لمصر، ثم مصر والسودان معًا، مقابل خلل واضح لموقع إثيوبيا كطرف في المعادلة.

ويستند ذلك إلى عدة عناصر هيكلية لموازين القوى والتوازن الاستراتيجي، من أبرزها ما يلي:

- **حالة تماسك الدولة:** هناك تباين في الحالة السياسية والأمنية للدول الثلاث في المرحلة الراهنة، فقد تجاوزت الحالة المصرية منعطف الخطر والتهديد واستعادت الدولة قوتها التقليدية، ثم انتقلت إلى مرحلة بناء محاور القوة الشاملة بمحاورها المختلفة السياسية والاقتصادية والعسكرية، فضلًا عن تمكن مصر من تقويض ظاهرة الإرهاب إلى حدٍّ كبير، على اعتبار أنها كانت من أبرز التهديدات الداخلية خلال السنوات الماضية. في المقابل، تواجه إثيوبيا خطر التفكك الداخلي مع تصدع الجبهة الداخلية، في ظل تعدد حروب الداخل التي كان آخرها في إقليم التيجراي.

- **حالة المجال الإقليمي:** تصب أيضًا لصالح مصر، التي راكمت دورًا إقليميًا من خلال انخراطها في تهدئة الصراعات والأزمات بدول الجوار الاستراتيجي، ولا سيما ليبيا والسودان، بالإضافة إلى حدودها الشرقية مع الجوار الفلسطيني في ظل نتائج الحرب الرابعة بين الفلسطينيين وإسرائيل، ثم تعزيز مجال التعاون المشترك باتجاه العمق الإفريقي حتى دول الجوار الإثيوبي (أوغندا، وبوروندي، وكينيا، وجيبوتي) الذي وصل إلى مستوى غير مسبوق مع توقيع اتفاقيات تعاون عسكري ودفاع مشترك. وبالتبعية يُعد هذا التطور خصمًا من حسابات التوازن الاستراتيجي لإثيوبيا التي تعتمد على التحالف مع إريتريا، وهو في واقع الأمر يميل لصالح إريتريا.

- **حسابات القوة العسكرية:** تتصدر مصر في هذا الإطار قمة التصنيف في المجال الإفريقي، كما تحظى بتصنيف متقدم على المستوى العالمي، فهناك فارق لصالح مصر مقابل إثيوبيا بمعدل ما بين

37 - 40 نقطة على أغلب مؤشرات التصنيف الدولي، مثل global fire power، Sipri. لكن الأهم من ذلك وفقًا لـ"قاعدة القوة الشاملة"، أن القوات المسلحة المصرية لم تعد مجرد لاعب إقليمي محوري في حسابات الردع، وإنما أيضًا لاعب في إطار معادلة التوازن الاستراتيجي الإقليمي، وهو ما أشار إليه الرئيس "عبدالفتاح السيسي" (نوفمبر 2020) من أن الدور الذي تقوم به القوات المسلحة، والنجاحات التي تحققت في مجال الأمن والاستقرار؛ فرضت التوازن الاستراتيجي بالمنطقة.

- **المؤشرات الاقتصادية:** على الرغم من صعود مؤشرات النمو الإثيوبية خلال السنوات السابقة والتي تصدرت معدلات النمو الإفريقي، لكنّ القراءة التفصيلية للمؤشرات تعكس ميلًا أيضًا لصالح الاقتصاد المصري. فمن جهة، يفوق حجم الاقتصاد المصري نظيره الإثيوبي بثلاثة أمثال، فالأول يقدر بـ303.092 مليارات دولار، بينما الثاني يصل إلى 59.913 مليار دولار. من جهة أخرى، فإن الاحتياطي الأجنبي بما فيه الذهب يميل لصالح مصر بدرجة يصعب معها المقارنة (44.569 مليارًا لمصر - 2.993 مليار لإثيوبيا). وأخيرًا، فعلى المدى القريب والمتوسط تعكس الحالة المصرية ازدهار عملية التنمية، مقابل توقع ظهور كلفة الصراعات الداخلية في إثيوبيا في المدى نفسه تقريبًا.

- **التحالف المصري السوداني:** بالنسبة للسودان، يبدو الوضع مختلفًا نسبيًا، بالنظر لكونها تمر بمرحلة انتقال سياسي، بالإضافة إلى ما تواجهه من تحديات أمنية في إطار النزاع الحدودي مع إثيوبيا. وفي سياق معادلات التوازن الاستراتيجي، ترجمت إثيوبيا التقارب المصري-السوداني على أنه يشكل تهديدًا لها، على اعتبار أن مؤشرات هذا التقارب، ولا سيما في إطار التعاون العسكري المشترك بين القاهرة والخرطوم، تُعد غير مسبوقة.

محصّلة التوازنات والاختلالات

تعكس المحصّلة الإجمالية لتوازنات القوى في إطار مقاربة التوازن الاستراتيجي ميلًا واضحًا لصالح مصر مقابل إثيوبيا، كما يشكل تقاربها مع السودان والعديد من الدول الإفريقية في المحيط الإثيوبي قيمة مضافة لمعادلة التوازنات، لكن الخلل الذي تعاني منه إثيوبيا أيضًا لا يُفسِّر -في الوقت ذاته- النتيجة المنطقية التي قد تعني خروج إثيوبيا تمامًا كطرف من المعادلة. وهنا يجب التفرقة بين كون إثيوبيا طرفًا في معادلة توازن استراتيجي وطرفًا في معادلة أزمة، مما يقتضي أن يوضع في الاعتبار عدة مؤشرات أخرى في إطار تفاعلات العلاقة، ومنها:

- **مستوى تهديد السد الإثيوبي:** إذ يتطلب حسابات دقيقة لقياس مستوى الخطر وعند أي مرحلة، وهي حسابات معقدة، لكن المحصلة -بناء على تصنيف مصر وفقًا للبنك الدولي- أنها في حالة "فقر مائي". لكن -في المقابل- لا تزال هناك إمكانية لتفادي الخطر في حالة التوافق بين الدول الثلاث وتراجع إثيوبيا عن التعنت في التوصل إلى إطار شامل وفقًا للمعايير الدولية الحاكمة لإدارة الأنهار على نحو ما جرى في أوروبا على سبيل المثال، وحتى لا يتحول إلى هاجس يؤرق مصر والسودان على نحو ما يجري بين تركيا والعراق، وما خلّفه إقامة سد "إليسو" في ولاية ماردين على نهر "دجلة" والذي أصبح يشار إليه بعملية "تعطيش" بسبب حجب 40% من المياه خلف السد، وانخفاض نصف المياه في النهر بعد عامين من تشغيله عام 2018، وهو ما جدد الحديث عن مدى تأثير تداعيات ذلك على العراق وقدرته على مواجهة هذا التحدي، وهو أيضًا على عكس الواقع المصري الذي تمت الإشارة إليه بالمعايير السابقة.

- **حسابات استخدام القوة العسكرية:** ترتبط بشكل أساسي بالعقيدة العسكرية المصرية، وهي عقيدة دفاعية عن الأمن القومي المصري، وهو ما أشار إليه الرئيس "عبدالفتاح السيسي" بـ"الدور الرشيد" في إطار الأزمة الليبية (يونيو 2020)، وهي الاستراتيجية التي نجحت في تحييد القوى الإقليمية المنخرطة عسكريًا في ليبيا، وحولت المشهد من الصراع المسلح إلى طاولة الحوار السياسي، وبالتالي نجاح معادلة الردع الاستراتيجي دون أن تنخرط مصر عسكريًا في الصراع. ومن المتصور أن التعامل مع الحالة الإثيوبية سيتبع نهجًا أقرب إلى هذا المثال.

إجمالًا، يمكن القول إن مصر توظف بشكل جيد حسابات التوازن الاستراتيجي التي تميل لصالحها في التعامل مع أزمة سد النهضة، ويعكس هذا التوظيف تكتيكات متحسبة للسياسة المصرية بشكل عام. فهي ليست اندفاعية، برغم قدرتها على الحسم السريع بحسابات القوة الخشنة.

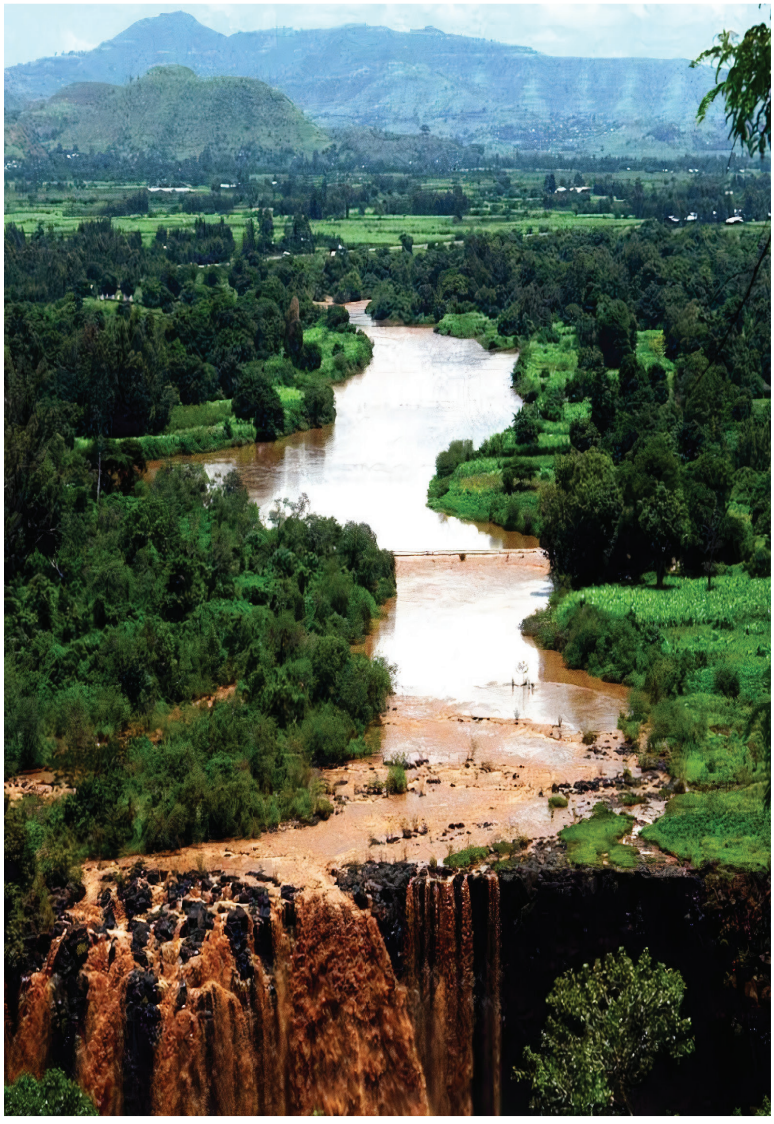

دروس مستفادة

من تجارب إدارة الأنهار الدولية

*د. رغدة البهي

رئيس وحدة الأمن السيبراني

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تنهض إدارة الأنهار الدولية على جملة من الاتفاقيات والمعاهدات الملزمة التي تتقيد بدورها بأحكام القانون الدولي، وبموجب الأخيرة لا تملك دولُ المنبع النهرَ الدولي، ولا يمكنها تغيير مجراه أو طبيعته، كما لا يمكنها الإضرار بأي من الدول المشاطئة. وفي هذا السياق، تتفق الأخيرة على آليات وأطر تنظيمية ومؤسسية تكفل الإدارة الناجحة للنهر الدولي من ناحية، واستغلال موارده على النحو الأفضل من ناحية ثانية، وتجنب النزاعات المائية من ناحية ثالثة، وجميعها أمور تتجلى في الغالبية العظمى من تجارب إدارة الأنهار الدولية التي تطرح دروسًا مستفادة لأزمة سد النهضة بين مصر والسودان وإثيوبيا.

سمات مشتركة

تشترك التجارب الدولية لإدارة الأنهار الدولية في جملة من السمات المشتركة التي يمكن الوقوف عليها تفصيلًا في النقاط التالية:

- **التقيد بأحكام القانون الدولي:** تتقيد تجارب إدارة الأنهار الدولية الناجحة بالقواعد القانونية الدولية ذات الصلة بالمجاري المائية العابرة للدول. فتبعًا لبيان استكهولم 1961، يسمح للدولة باستخدام المياه الجارية في أراضيها بحرية شريطة عدم الإضرار بمصالح دول مشاطئة أخرى. كما أقرت رابطة القانون الدولي عدة قواعد بشأن استخدام مياه الأنهار الدولية (قواعد هلسنكي 1966) التي أرست القواعد التي ينبني عليها مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول. وتُعد اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية الصادر عن الأمم المتحدة في مايو 1997 من أبرز المعاهدات التي تغطي المياه العذبة المشتركة وتطبق بشكل عالمي، ثم تلاها صياغة قواعد برلين 2004 من قبل رابطة القانون الدولي، ثم اتفاقية قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية حيز التنفيذ في أغسطس 2014، وغير ذلك.

- **الاتفاق الملزم:** بشكل عام، تمتاز الغالبية العظمى من الاتفاقات الدولية المعنية بالمجاري المائية الدولية بصفة الواقعية، بمعنى تحديد تدابير إنفاذ الأحكام التي تتوصل إليها الدول المشاطئة، مع تحديد آليات مفصلة لتسوية النزاعات بينها إن حدثت. وفي الغالبية العظمى من الحالات الناجحة لإدارة الأنهار الدولية، يتطلب التعاون المشترك تحديد ترتيبات واضحة ومرنة لتخصيص المياه، والوقوف على نوعيتها. وقد تُسفر الجهود التعاونية عن إنشاء بعض الآليات التعويضية (مثل الدفع لقاء تحويل حقوق المياه).

- **الإطار المؤسسي:** يتطلب التخطيط والتنمية المتكاملة الفعّالة لأحواض الأنهار الدولية عدة متطلبات مؤسسية. وفي هذا الإطار، تتمثل المهمة الأولى لمنظمات الأحواض الدولية القائمة في التنسيق بين الدول المشاطئة لتجنب تعارض المصالح وحماية الأخيرة. وبعبارة أخرى، تضطلع منظمات الأحواض الدولية بمهمة التوفيق بين مصالح البلدان المشاطئة، بجانب مراقبة كمية المياه وجودتها، وتطوير برامج عمل منسقة، وتبادل المعلومات، وإنفاذ الاتفاقيات، وغير ذلك.

- **الإطار التنظيمي:** نتيجة تضارب مصالح الدول المشاطئة من ناحية، وتزايد الحاجة إلى وضع تنظيم اتفاقي يقيم التوازن بين الدول المختلفة، لا سيما بين دول المنبع ودول المصب من ناحية ثانية؛ أُبرمت بعض الاتفاقات الدولية المنظمة لمسألة الانتفاع بمياه الأنهار الدولية، كما استَحدثت بعض الدول لجانًا مشتركة للإشراف على استغلال المياه. ويجد الإطار التنظيمي أواصره في النظرية الحديثة لتنظيم الانتفاع بموارد الأنهار الدولية التي نشأت في سياق العرف الدولي، وأكدتها الاتفاقات الدولية والأحكام القضائية. وينهض ذلك كله على بعض المبادئ، مثل: المساواة أمام القانون بين الدول المطلة على نهر دولي واحد، والتزام كل دولة من دول النهر باحترام استغلال باقي الدول للجزء المار بإقليمها، وحماية الحقوق المكتسبة، والالتزام بالتشاور، وغير ذلك.

- **الجهات المانحة:** بجانب الأطر المؤسسية والتنظيمية، تجدر الإشارة إلى أن وجود طرف ثالث ممثلًا في جهة مانحة داعمة تحظى بثقة جميع الأطراف من شأنه أن يدفع التعاون الدولي قدمًا، ولا سيما مع طول الأمد الذي قد تستغرقه المفاوضات وصولًا

إلى اتفاق دولي. فقد استغرق اتفاق نهر السند نحو 10 سنوات، كما استغرق اتفاق نهر الأردن 40 سنة. ويرجع طول الأمد بالأساس مراعاةً لسيادة الدول وترسيخًا لتدابير بناء الثقة. ومن ثمّ يكتسب الدعم المالي من قبل طرف ثالث أهمية حاسمة حتى مع تراجع قيمة الدعم الذي يقدمه هؤلاء المانحون من إجمالي الدعم المقدم.

نماذج تطبيقية

يمكن الوقوف على بعض تجارب إدارة الأنهار الدولية البارزة على النحو التالي:

- **نهر الميكونج:** عقدت تايلاند وكمبوديا وفيتنام ولاوس اتفاقية حوض نهر الميكونج التي وضعت قواعد جوهرية وإجرائية وآليات مؤسساتية لدفع التعاون قدمًا. ومن ذلك -على سبيل المثال- لجنة نهر الميكونغ ومفوضية نهر الميكونغ التي تأسست في عام 1995 لتؤسس بدورها منصة حوارية مفتوحة بهدف تبادل المعلومات والتعاون تحت شعار تلبية الحاجات والحفاظ على التوازن. وقد طوّرت الدول الأعضاء أنظمة ونماذج لدراسة التغير المناخي والفيضانات، وجمع المعلومات لتسهيل الملاحة في النهر الذي يعد سابع أطول أنهار قارة آسيا. ومن الجدير بالذكر أن النهر لم يشهد أي نزاع حاد بين دوله المتشاطئة، بيد أن رغبة لاوس في بناء سد "زايابوري" الكهرومائي في عام 2010 (الذي أوقف العمل به حاليًا) من شأنها أن تثير التوتر مستقبلًا. وقد سبق أن تسبب الأمر في تهديد كمبوديا باللجوء إلى المحكمة الدولية إذا استمرت عملية البناء.
- **نهر الأمازون:** صيغت القوانين والمعاهدات على مر السنين لتجنب النزاعات بين الدول المشاطئة لهذا النهر؛ فقد تأسست في عام 1960 هيئة للاستغلال الاقتصادي للأمازون لتنظيم المياه والغابات والزراعة، وهي الهيئة التي تشترك فيها البرازيل وكولومبيا وبيرو وإكوادور وفنزويلا وبوليفيا. ومن بين الاتفاقيات الملزمة، أبرمت معاهدة بين الإكوادور وبيرو في عام 1998 باسم معاهدة التجارة والملاحة بين الإكوادور وبيرو. ووفقًا لموسوعة ماكس بلانك للقانون الدولي العام، منحت المعاهدة حقوقًا للإكوادور لزيادة إمكانية الوصول إلى الأمازون، على الرغم من أن الحدود استقرت إلى حد كبير بشروط بيرو.
- **الدانوب:** يمر نهر الدانوب في 10 دول أوروبية، وفق شبكة من الاتفاقيات التي تنظم عمليات الملاحة للنهر، وكذلك شرب المياه في 22 مدينة تطل عليه دون تمييز بين دول المنبع على جبال الألب ودول المصب على بحر قزوين. وتضطلع الهيئة الدولية لحماية نهر الدانوب (ICPDR) بتنظيم ذلك. وقد شهد النهر بعض الخلافات التاريخية على استغلال موارده، ولا سيما في ضوء رغبة سلوفاكيا في أن تلتزم المجر بتعهداتها السابقة في اتفاقية بودابست عام 1977 بالمشاركة في إنشاء سلسلة سدود "جابتشيكوفو-ناجيماروش"، لتتفق كلتاهما على اللجوء إلى محكمة العدل الدولية التي أصدرت حكمها بأن تلك المعاهدة ملزمة لكلا الطرفين دون استثناء. وهي الاتفاقية التي كانت تهدف إلى إنشاء عدد من السدود على نهر الدانوب لمنع الفيضانات، وإيجاد مصدر جديد نظيف للكهرباء.

- **نهر الفرات:** برغم تعدد الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بنهر الفرات، تعد الاتفاقية السورية التركية في عام 1987 لتقاسم مياه نهر الفرات بين سوريا وتركيا خلال فترة ملء حوض سد أتاتورك هي المعاهدة الأبرز. وبموجبها، تعهد الجانب التركي بتوفير معدل سنوي يزيد على 500 متر مكعب في الثانية عند الحدود التركية-السورية بشكل مؤقت لحين الاتفاق على التوزيع النهائي لمياه نهر الفرات بين البلدان الثلاثة الواقعة على ضفتيه. وفي أبريل 1989، وقعت سوريا اتفاقية تحدد حصة العراق بنحو 58% من مياه الفرات، وحصة سوريا بنحو 42% منه. وقد قامت سوريا في عام 1994 بتسجيل الاتفاقية المعقودة مع تركيا لدى الأمم المتحدة لضمان الحد الأدنى من حق سوريا والعراق في مياه نهر الفرات.

ختامًا، للمعاهدات والاتفاقيات الخاصة بالأنهار الدولية تاريخ طويل؛ فعلى قدم القواعد القانونية الدولية المنظمة للأنهار الدولية، ترتبت حقوق تاريخية للدول المشاطئة، مما أطّر قواعد رشيدة للعلاقات بين الدول، ودفع التعاون قدمًا حتى في أوقات الصراعات والنزاعات المسلحة. فلا شك أن كثرة المعاهدات الثنائية والجماعية على امتداد العالم بأسره وبنفس المبادئ يمنحها شرعية الأعراف الدولية التي تترجم نفسها في صورة معاهدات ملزمة تتماشى مع أحكام القانون الدولي. ومن شأن ذلك أن يدحض الحجج التي دفعت بها بعض الدول مثل إثيوبيا في خضم صراعاتها المائية؛ لتفرق بين دول المنبع ودول المصب لنهر النيل، وتدفع بملكية الأولى للنهر الذي ينبع منها.

عراقيل رؤية «آبي أحمد» للهيمنة الإقليمية الإثيوبية

* نسرين الصباحي - * هايدي الشافعي
باحثتان بوحدة الدراسات الإفريقية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

منذ وصول رئيس الوزراء الإثيوبي "آبي أحمد" إلى السلطة في عام 2018 وضع منطقة القرن الإفريقي وشرق إفريقيا صوب عينيه لخدمة طموح بلاده في الهيمنة الإقليمية على المنطقة التي تمثل موقعًا جيوسياسيًا مؤثرًا على البحر الأحمر ومضيق باب المندب. لكن هذه الرؤية واجهت عراقيل وتحديات لعل أبرزها أزمات الحكم الداخلي مع القوميات المتنازعة داخل إثيوبيا والتي برزت جلية في حرب التيجراي، حيث ألقت بظلالها على علاقات أديس أبابا مع دول الجوار الإقليمي، ناهيك عن أن تلك الحرب حوّلت النظرة لـ"آبي أحمد" من تصوير نفسه كصانع سلام بالمنطقة إلى مواجهة اتهامات بانتهاك حقوق الإنسان في إقليم التيجراي.

سياسات إقليمية

انتهج "آبي أحمد" مقاربة إصلاحية إزاء الأوضاع الداخلية والعلاقات الخارجية، خاصة إزاء دول الجوار الإثيوبي، لا سيما وأن إثيوبيا واجهت نزاعات إقليمية مع جيرانها. ولذا عمل على تحسين العلاقات مع دول الجوار، وذلك على النحو التالي:

- **المصالحة الإثيوبية-الإريترية:** إذ حدث تحسن سريع في علاقات البلدين إثر توقيع اتفاقية لإنهاء الحرب، وإعادة العلاقات الاقتصادية، واستئناف الرحلات الجوية بين أديس أبابا وأسمرة، وإقامة مشاريع جديدة للنقل والبنية التحتية لسهولة وصول إثيوبيا للموانئ البحرية. وعزز ذلك قرار حكومة أديس أبابا بسحب القوات من الأراضي التي منحتها لجنة الحدود لإريتريا كجزء من اتفاقية "الجزائر" لعام 2000، والتّعهد بتسليم أراضٍ حدودية مُتنازعٍ عليها وخاصة بلدة بادمي.

- **السعي لتسوية الخلاف مع السودان:** إذ اختارت الحكومة الإثيوبية الجديدة الحوار كمُحاولة لحل أزمة الحدود مع السودان من خلال حديث "آبي أحمد" أمام البرلمان الإثيوبي (في 23 مارس 2021) بأن "إثيوبيا لديها العديد من المشاكل، ونحن لسنا مُستعدين لخوض المعركة، لسنا بحاجة للحرب، من الأفضل تسويتها بطريقة سلمية". وشدّد في وقت لاحق على أن إثيوبيا لا تريد الحرب مع جارتها بسبب هذا النزاع الإقليمي المُستمر منذ عقود، واصفًا السودان بـ"دولة شقيقة أحب شعبها إثيوبيا".

- **الوساطة في النزاعات الإفريقية:** حيث لعب "آبي أحمد" دورًا في تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين إريتريا وجيبوتي في سبتمبر 2018، كما سعى للتوسط بين كينيا والصومال في نزاعهما. كما توسط في حلّ الخلافات بين الصومال وأرض الصومال، وأيضًا بين كينيا والصومال لحل النزاع الحدودي البحري من خلال إرسال مبعوثين إلى كينيا والصومال. إذ قرر رئيس الوزراء الإثيوبي عقد اجتماع بين الرئيسين "أوهورو كينياتا" و"محمد فارماجو" في يوليو 2019 لحل النزاع وديًا لتجنب تعطيل مجالات التعاون الأخرى. كما لعبت إثيوبيا دورًا حاسمًا لتسوية العلاقات بين جيبوتي وإريتريا من خلال المساعدة في تطبيع العلاقات الدبلوماسية بينهما بعد سنوات من العداء السياسي، خاصة الأراضي المتنازع عليها (جبل وجزيرة دوميرا).

- **التوسط في اتفاقات السلام السودانية:** ساعدت إثيوبيا في التوسط لاتفاق سلام بين الأطراف المتصارعة في السودان بعد سقوط نظام "البشير"، إذ دخل "آبي أحمد" كوسيط بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير لإيجاد حل للأزمة في السودان، كما لعب دورًا في المصالحة الوطنية بين الحكومة السودانية والحركات المُسلحة للتوصل لاتفاق السلام.

- **المُشاركة في مُحادثات السلام في جنوب السودان:** شارك "آبي أحمد" في مُحادثات السلام بين رئيس جنوب السودان "سلفا كير" وزعيم المتمردين "رياك مشار"، وتسهيل الاجتماع بين الزعيمين في أديس أبابا، وكانت المرة الأولى التي التقيا فيها منذ عام 2016، وفي سبتمبر 2018، استضاف "آبي أحمد" الفصائل المتنافسة لتوقيع اتفاق سلام وإنهاء الحرب الأهلية في البلاد.

- **استراتيجية تنويع الموانئ:** سار "آبي أحمد" على نهج سلفه "ديسالين" في تنويع الموانئ لحل معضلة إثيوبيا كدولة حبيسة جغرافيًا، ولتأمين ممرات لوجيستية لتعظيم تجارتها التي ترتهن بعلاقاتها مع دول الجوار، حيث تعتمد إثيوبيا على ميناء جيبوتي في أكثر من 95% من وارداتها وصادراتها. ومن هنا، سعت أديس أبابا للاستفادة من دورها السياسي الإقليمي للنفاذ إلى موانئ متعددة في القرن الإفريقي.

ففي عام 2018، كشفت إثيوبيا عن توصُّلها إلى اتفاق مع السودان يسمح لها بالاستحواذ على حصة في ميناء بورسودان، وحصة أخرى في ميناء جيبوتي. بجانب اتفاق مماثل وقّعته موانئ دبي العالمية في مارس 2018 مع حكومة أرض الصومال وحكومة إثيوبيا، بموجبه تصبح إثيوبيا شريكًا استراتيجيًّا في ميناء بربرة الصومالي بنسبة 19%، على أن تمتلك موانئ دبي نسبة 51%، وحكومة أرض الصومال نسبة 30%، فضلًا عن اتفاق آخر بين إثيوبيا وكينيا يضمن للأولى استخدام الموانئ الكينية. وبالإضافة إلى ذلك، ما تضمنه اتفاق السلام مع إريتريا من عودة إثيوبيا لاستخدام موانئها البحرية، واستقبل ميناء "مصوع" الإريتري، في 5 سبتمبر 2018، أول سفينة إثيوبية بعد انقطاع 20 عامًا. بموازاة ذلك، عقدت إثيوبيا اتفاقًا مع الصين والإمارات لعمل شبكة من الطرق والسكك الحديدية لربط إثيوبيا بالموانئ الحيوية في دول الجوار، وكان آخرها الطريق السريع الذي يربط بين أديس أبابا وميناء مومباسا الكيني في 8 مايو 2021.

- **تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية مع شرق إفريقيا،** حيث عقد "آبي أحمد" العديد من القمم مع نظرائه في المنطقة، وتم إبرام العديد من اتفاقيات التعاون في المجال الاقتصادي، مثل: اتفاق منطقة التجارة الحرة بين إثيوبيا وكينيا في مارس 2019، واتفاق الشراكة الشامل الإثيوبي الإريتري الصومالي في سبتمبر 2018. بالإضافة إلى اتفاق "مثلث تنمية الخيزران" بين إثيوبيا وكينيا وأوغندا في سبتمبر 2019، إلى جانب اتفاق تعاون عسكري بين إثيوبيا وجنوب السودان في فبراير 2021. من جهة أخرى، أطلقت الدول الخمس (إثيوبيا، وجيبوتي، والصومال، وإريتريا، وكينيا) في عام 2019 "مُبادرة القرن الإفريقي"، بهدف تفعيل شراكة تنموية. وترتكز تلك المُبادرة على أربع أولويات: تحسّين تشابك البنية التحتية الإقليمية، وتشجيع التكامل التجاري والاقتصادي، وبناء القدرة على التكيف، وتعزيز تنمية رأس المال البشري بتمويل حوالي 15 مليار دولار.

عراقيل متعددة

حصل "آبي أحمد" على جائزة نوبل بعد 18 شهرًا فقط في السلطة، لجهوده في إنهاء أحد أكثر النزاعات أمدًا بين إثيوبيا وإريتريا، كما أشادت لجنة نوبل أيضًا بجهوده في بناء الديمقراطية ومُساهماته في السلام والمصالحة في شرق إفريقيا. ولكنّ هذه الصورة تغيرت، حيث لم يفشل فقط في الوفاء بوعوده، بل أطلق العنان لموجة من القمع والحرب وأعمال العنف، وهو ما برز في المؤشرات التالية:

- **لا تزال النزاعات الحدودية بين إريتريا وجيبوتي مُستمرة،** كما تجددت الاشتباكات المُسلحة على طول الحدود بين السودان وإثيوبيا، والتوترات بين الصومال وبونتلاند وأرض الصومال ما زالت قائمة، بل تفاقمت هذه الانقسامات داخل الصومال.

- **الفشل في إضفاء الطابع المؤسسي على عملية السلام مع إريتريا،** فلا تزال القوات الإثيوبية موجودة على الأراضي الإريترية، فضلًا عن إغلاق الحدود بين البلدين لمدة عام ولم يتم فتحها إلا بشكل مُتقطع وبطريقة محلية حتى ربيع عام 2019، ولم يتم تطبيق بنود اتفاقية "الجزائر" بشأن ترسيم الحدود بين البلدين.

- **بروز تناقضات الداخل الإثيوبي،** حيث تصاعدت الخلافات بين الحكومة والقوميات المختلفة، إذ تطورت الخلافات إلى مُطالبات بالانفصال، ثم الحرب في إقليم التيجراي، الأمر الذي أثر سلبًا على دول الجوار، حيث ازداد عدد النازحين واللاجئين، واستقبلت السودان وحدها حوالي 70 ألف لاجئ إثيوبي في الفترة من نوفمبر 2020 حتى مارس 2021.

- **أدت طموحات "آبي أحمد" للفوز بالانتخابات القادمة إلى اتخاذه مواقف صدامية أدت لتصاعد حدة التوترات مع السودان حول قضايا الخلافات الحدودية،** والتعنت بشأن ملء سدّ النهضة دون التوصل لاتفاق مع السودان ومصر، مما يضر بأمنهما المائي.

- **توتر العلاقات بين إثيوبيا والولايات المتحدة،** على خلفية انتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين في حرب التيجراي. إذ أعلنت واشنطن، في 23 مايو 2021، عن قيود على التأشيرات على المسئولين الإثيوبيين، كما علقت 130 مليون دولار من المساعدة الأمنية الأمريكية لإثيوبيا. بل إن هناك توقعات باتجاه إدارة "بايدن" إلى اتخاذ إجراءات عقابية إضافية ضد إثيوبيا، بما في ذلك الضغط على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لوقف الأموال المخصصة بالفعل للبرامج التنموية في إثيوبيا.

ختامًا، تعكس سياسة "آبي أحمد" في القرن الإفريقي وشرق إفريقيا، ملامح مشروعه الإقليمي والدور الذي يطمح في أن تحققه إثيوبيا كمركز ثقل إقليمي، لكن هذه الرؤية باتت محل شكوك في ظل مُحاولة إثيوبيا الاستئثار بالنصيب الأكبر من المكاسب في تفاعلاتها الإقليمية، وتقديم "آبي أحمد" لرغباته الشخصية على حساب وحدة الأراضي الإثيوبية ومصالح دول المنطقة.

صراعات الداخل الإثيوبي..

هل اقترب سيناريو يوغسلافيا؟

* د. أحمد أمل

رئيس وحدة الدراسات الإفريقية

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

لا تُعد الصراعات الداخلية ظاهرة مستجدة في إثيوبيا نظرًا لطبيعة تشكل الدولة من قوميات متعددة غلب عليها الطابع الصراعي في مراحل عديدة من تاريخ إثيوبيا البعيد والقريب. لكن الصراع الدائر حاليًا في إثيوبيا يحمل خصائص عدة تشكل خطرًا حقيقيًا على مستقبل الدولة، على نحو ما دفع البعض لتشبيه الوضع في إثيوبيا حاليًا بالوضع في الاتحاد اليوغسلافي في سنواته الأخيرة، وبما يجعل القرن الإفريقي بأسره مقبلًا على تفاعلات تفكيكية قد تعيد تشكيل بنية الإقليم من جديد إن لم يتم تداركها بالإجراءات الملائمة وفي الوقت المناسب. في هذا السياق، يمكن رصد عدد من الآليات الرئيسية التي يمكن للصراع الداخلي في إثيوبيا أن يؤثر بها على تماسك الدولة.

تعدد المواجهات

- تقليديًا، تشهد إثيوبيا صراعات متعددة بين قومياتها المختلفة، بحيث يصبح الصراع بين الأورومو والأمهرا أو بين العفر والصوماليين أمرًا معتادًا تكرر كثيرًا بغض النظر عن طبيعة الحكم والخلفية الإثنية للنظام الحاكم. لكن الصراع الذي تعيشه إثيوبيا حاليًا يحمل مظهرين من مظاهر الاختلاف عن الكثير من الخبرات السابقة. فمن ناحية، اتسع حجم الصراعات بين القوميات الإثيوبية بحيث لم يعد مقصورًا على الصراعات المعتادة بين الجماعات الكبيرة، بل انخرطت القوميات الصغيرة والمجموعات الفرعية داخل كل قومية في صراعات جديدة.

- دفعت هذه الظاهرة باتجاه تفكيك إقليم الأمم والشعوب والقوميات الجنوبية (أحد الأقاليم الإثيوبية الكبيرة) لكونه أحد أقل أقاليم البلاد تجانسًا من حيث مكوناته السكانية، حيث لا تتمتع أي من جماعاته بغلبة عددية واضحة على الجماعات المجاورة. من ناحية ثانية، أسفر نشوب الصراع في إقليم تيجراي في نوفمبر الماضي عن جعل الحكومة الفيدرالية الإثيوبية طرفًا مباشرًا في التفاعلات الصراعية، الأمر الذي يمنح المطالب الانفصالية في إقليم تيجراي وغيره من الأقاليم الإثيوبية المزيد من القبول.

تعطيل الانتخابات

- لا يمكن الفصل بين ما تشهده إثيوبيا من صراعات داخلية متعددة وبين تعثر العملية السياسية بعد أن تأجلت الانتخابات العامة ثلاث مرات متتالية، في ظاهرة لم يسبق لها أن حدثت منذ أن تبنى النظام الإثيوبي الآلية الانتخابية للمرة الأولى في تاريخه وفق دستور 1994.

فقد أدى الصراع الدائر في أقاليم أمهرا وأوروميا وبني شنقول-جوموز وعلى الحدود الفاصلة بين الإقليم الصومالي وإقليم العفر إلى إخفاق المجلس الوطني للانتخابات في إجراء عمليات تسجيل الناخبين في أكثر من أربعة آلاف مقر انتخابي، وهو ما قصر العدد الإجمالي للناخبين المسجلين للاقتراع في الانتخابات المقبلة على ستة وثلاثين مليونًا من نحو ستة وخمسين مليون مواطن إثيوبي تتوافر لديهم شروط المشاركة في الانتخابات.

- يُضاف هذا الإخفاق إلى ما سبق وأن أعلنه المجلس الوطني للانتخابات من أن إقليم تيجراي غير مشمول بالانتخابات الفيدرالية والإقليمية المقبلة نظرًا لخضوعه لحالة الطوارئ. ومن شأن هذه العوامل أن تجتمع لتشكك كثيرًا في مخرجات العملية الانتخابية المقبلة، في الوقت الذي يعول "آبي أحمد" وحزبه الجديد عليها للحصول على الشرعية المباشرة للمرة الأولى بعد أن وصل للسلطة في أبريل من عام 2018 نتيجة توافقات حزبية داخل الجبهة الديمقراطية الثورية الحاكمة آنذاك ليخلف رئيس الوزراء المستقيل "هايليماريام ديسالين".

أزمات مع دول الجوار

- أسفر الاعتماد المكثف من جانب الحكومة الفيدرالية على القوات الخاصة لإقليم أمهرا في خوض المعركة بإقليم تيجراي عن اكتساب جماعة الأمهرا أهمية استثنائية مكّنتها من المزيد من السيطرة على السلطة في العاصمة أديس أبابا، على نحو ما جسده صدور تعديلات في المستويات القيادية للدولة بعد أيام قليلة من اندلاع الصراع في تيجراي أحاطت رئيس الوزراء بمجموعة من رموز الجماعة.

- وقد تمثل أبرز مظاهر هذا التصعيد لرموز الأمهرا في جمع "ديميكي مكونين" بين منصبه كنائب لرئيس الوزراء الذي يشغله منذ عام 2012 وبين منصب وزير الخارجية على الرغم من عدم تمتعه بأي خبرة بالعمل الدبلوماسي، بجانب تولي حاكم إقليم أمهرا "تميسجن تيرونه" منصب رئيس جهاز الاستخبارات والأمن الوطني. هذا الصعود الكبير لقادة الأمهرا واكبه تقييد قدرة الحكومة الفيدرالية على السيطرة على الجماعة خلال سعيها لمراكمة أكبر قدر من المكاسب استغلالًا للظرف الراهن. ومن بين أهم المكاسب التي سعت قيادات الأمهرا لتحقيقها الحفاظ على سيطرة الجماعة على مساحات واسعة من الأراضي السودانية في منطقتي الفشقة الكبرى والصغرى في ولاية القضارف الواقعة في أقصى شرق السودان على الحدود مع إقليم أمهرا الإثيوبي. فمنذ عام 1995 يستوطن آلاف المزارعين الأمهرا الأراضي السودانية استغلالًا لانشغال حكومة الخرطوم في صراعاتها بجنوب البلاد ثم غربها.
- لكنّ المتغيّر الأبرز الذي ظهر في الفترة الأخيرة تمثّل في اتجاه العسكرة المتنامي للوجود الإثيوبي في الأراضي السودانية بعد أن نظمت جماعة الأمهرا مليشيات مسلحة للدفاع عن مستوطنيها، انتقلت في عام 2020 من وضع الدفاع للهجوم بعد أن شنت غارات متعددة على القرى التي يقطنها المزارعون السودانيون. وقد تسبب هذا الوضع في فتح جبهة قتال سرعان ما تم جر القوات المسلحة الإثيوبية إليها لتقديم الإسناد العسكري للمليشيات الأمهرية، وهو ما خلق وضعًا متأزمًا استدعى مباشرة القوات المسلحة السودانية مهامها الطبيعية في حماية الإقليم السوداني، وفتح جبهة قتال على امتداد منطقة الفشقة بغرض استعادة الأراضي المسلوبة.

ضغوط خارجية استثنائية

- شكّل وصول "آبي أحمد" للسلطة خطوة اعتبرتها الكثير من الدول الغربية إصلاحية، مما انعكس بوضوح في الترحيب الكبير بقدومه والعمل على مساعدته في شهوره الأولى على تحجيم الأدوار السلبية

لخصومه، والترويج لما كان يتخذه من مبادرات متعددة في الداخل والخارج. وقد بلغ الدعم الخارجي لآبي أحمد ذروته في نهاية عام 2019 حين تم اختياره لينال جائزة نوبل للسلام بعد اتفاق السلام الذي وقعه مع إريتريا في العام السابق الذي أنهى حربًا دامت عشرين عامًا، بجانب اتفاقات السلام التي وقعتها الحكومة الإثيوبية مع جبهة تحرير أوجادين وجبهة تحرير أورومو أبرز قوى المعارضة المسلحة التي عملت من المنفى لسنوات.

- لكنّ النهج الذي تبناه "آبي أحمد" في الفترة اللاحقة شكّل تحولًا جذريًا بعدما عمل على محاولة البقاء في السلطة دون انتخابات بعد إرجائها أكثر من مرة لأسباب غير منطقية، وبعد سياسات المواجهة العنيفة التي قابل بها الاضطرابات في إقليم أوروميا في يوليو من عام 2020، قبل أن يُطلق الصراع في إقليم تيجراي في نوفمبر من العام نفسه.

- ترتب على هذه السياسات مجموعة من المظاهر السلبية جعلت إثيوبيا هدفًا للمزيد من الضغوط، خاصة بعد الموقف الأمريكي الذي بات يرى في الصراع الدائر في إقليم تيجراي مظهرًا من مظاهر التطهير العرقي الذي لا يمكن السكوت عليه. وهذه الضغوط الخارجية قد تُدخل النظام الإثيوبي في عزلة دولية وإقليمية قد تُفقد البلاد مكانتها المركزية في شرق إفريقيا، ولا سيما بعد صعود أطراف أخرى نجحت في تقديم نفسها للعالم بصورة أفضل كالسودان وكينيا.

إجمالًا، يظل من المبكر القطع بمدى تأثير الصراعات الداخلية في إثيوبيا على تماسك الدولة ووحدتها في المستقبل، لكن الثابت هو أن هذه الصراعات الدائرة في مناطق متعددة من البلاد قد نالت بالفعل من التوازنات الهشة في العلاقة بين الجماعات الإثيوبية وبعضها بعضًا، وفي علاقة الحكومة الفيدرالية بكل منها، الأمر الذي قد يحمل المزيد من التداعيات الخطرة حال إصرار الحكومة الإثيوبية على السير في النهج ذاته لفترة أطول.

قراءة للانتقادات المتصاعدة لحقوق الإنسان في إثيوبيا

* محمد فوزي
باحث في العلوم السياسية

يواجه المجال العام في إثيوبيا أزمات داخلية حادة في ضوء المنحى التسلطي المركزي المتنامي الذي تقوم عليه مقاربة "آبي أحمد" في الحكم، خصوصًا بعد أزمة إقليم تيجراي، وهي المقاربة التي يحاول "آبي أحمد" في ثناياها، توظيف بعض الأزمات الخارجية، مثل: سد النهضة، والتوترات الحدودية مع السودان، من أجل تعزيز جبهته الداخلية في مواجهة حملات المعارضة الداخلية، والتي تتسلح بفشله في الكثير من الاستحقاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وتجاوزه للاعتبارات الدستورية بعد تأجيل الانتخابات مرتين. ويفتح ذلك الباب أمام قراءة أوضاع حقوق الإنسان في إثيوبيا، والتي أثارت انتقادات دولية كما برز في حرب تيجراي.

تراجع الحريات

شهد ملف الحريات السياسية في إثيوبيا تراجعًا كبيرًا، بما ينتهك مقتضيات العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وهي الاتفاقات التي تعتبر إثيوبيا جزءًا منها، وذلك على مستوى حرية الرأي والتعبير أو الالتزامات الدستورية، وهو ما يمكن توضيحه على النحو الآتي:

- **حرية الرأي والتعبير:** جنحت الحكومة الإثيوبية إلى "أمننة" التعامل مع الأصوات المعارضة، سواءً عبر قمع الاحتجاجات المناهضة لسياسات "آبي أحمد"، وهو ما تجسد في حالتين رئيسيتين ركزت عليهما معظم تقارير المنظمات الحقوقية الدولية:
  - اغتيال المغني والمطرب الإثيوبي المعروف "هاشالو هونديسا" رميًا بالرصاص في يونيو 2020، وهو المغني الذي ينتمي إلى قومية "الأورومو"، وكان معروفًا بانتقاده وهجومه العلني الموجه ضد "آبي أحمد". وقد أدت عملية الاغتيال إلى خروج العديد من الاحتجاجات الغاضبة في إثيوبيا والتي اتهمت الحكومة بالوقوف خلف الحادث، مما أدّى إلى إغلاق السلطات الإثيوبية الطرق الرئيسية وإيقاف خدمة الإنترنت، فضلًا عن قيام الشرطة الاتحادية بقمع هذه الاحتجاجات بعنف مفرط، مما أدى -بحسب تقارير غير حكومية- إلى مقتل ما يزيد على 80 شخصًا، فضلًا عن اعتقال العشرات.
  - التضييق على "جوهر محمد"، المعارض الإثيوبي البارز ورئيس شبكة "أوروموا" الإعلامية، إذ بدأت مؤشرات على رغبة "آبي أحمد" في التخلص منه، عقب حصول "آبي" على جائزة نوبل بأيام، وهو ما أدى إلى تجمع مئات من أنصار "جوهر" في أكتوبر 2019 للتنديد بهذا التوجه من قبل الحكومة، مما أدى إلى اندلاع مواجهات عنيفة بين الجانبين راح ضحيتها ما يزيد على 67 قتيلًا، بالإضافة إلى ما يزيد على 213 جريحًا.
  - وخرج "آبي أحمد" عقب هذه الأحداث ليروّج لرواية أن "جوهر" وأتباعه يتبنون أجندات خارجية تهدد وحدة واستقرار إثيوبيا، ثم جاءت الفرصة عقب اغتيال "هاشالو هونديسا"، وقيادة "جوهر" لمظاهرات تندد بالواقعة وتطالب بمحاسبة المتسببين فيها، لتقوم السلطات باعتقاله مع "بيكيلي جيربا" نجل الأمين العام لحزب مؤتمر أورومو الاتحادي المعارض، وتوجيه تهم لهم بالشروع في القتل، وهو الأمر الذي قدّرته اتجاهات إثيوبية ودولية على أنه يرتبط بشكل رئيسي بعدم تقبل رئيس الوزراء للرؤية البديلة التي يطرحها "جوهر" والتي تدور حول دولة فيدرالية تمنح الحكم الذاتي للأورومو وعرقيات أخرى في المناطق التي يشكلون فيها أغلبية.

- **خرق الالتزامات الدستورية،** فقد قررت الحكومة الإثيوبية أن تضرب بكل التحذيرات والأصوات التي تقول بضرورة عقد الانتخابات في موعدها عرض الحائط، وأعلن المجلس الاتحادي الفيدرالي في يونيو 2020 عن تأجيل الانتخابات التي كانت مقررة في أغسطس 2020، والتمديد لآبي أحمد في منصبه لمدة 9 أشهر، وذلك بسبب تداعيات جائحة كورونا بحسب المجلس، وهو ما أدى إلى استقالة رئيسة المجلس الأعلى للبرلمان "خيرية إبراهيم" من منصبها، معللةً ذلك بأنها "لا ترغب في أن تكون متعاونةً مع نظام يتطور إلى الديكتاتورية"، ثم عادت الحكومة لتعلن مرة أخرى في 15 من الشهر الجاري عن تأجيل الانتخابات للمرة الثانية، لمدة ثلاثة أسابيع، وذلك بسبب بعض الإجراءات "اللوجستية" وفقًا للمجلس الوطني للانتخابات في إثيوبيا. وقد أدت هذه الخطوات في مجملها مع سياسات "آبي أحمد" الأخرى إلى زيادة وتيرة عدم الاستقرار السياسي، وتلاشي التنافسية، وتقويض النظام الدستوري، وخنق الحريات السياسية، وهو ما نتج عنه أن صُنفت إثيوبيا من قبل التقارير الدولية على أنها دولة "غير حرة"، ونظام الحكم فيها "استبدادي".

تكميم الصحافة

- لم يكن وضع الصحافة في إثيوبيا أفضل حالًا، فقد امتدت موجة تكميم الأفواه لتشمل الصحفيين، خصوصًا مع تصاعد الحرب التي تخوضها الحكومة الفيدرالية في إقليم تيجراي. في هذا السياق، تراجعت حرية الصحافة بعد أن انقلب "آبي أحمد" على كل الممارسات التي افتتح بها عهده، والتي حملت تطمينات بمناخ أكثر حرية فيما يتعلق بالعمل الصحفي، حيث نتج عن سياساته عودة حملات اعتقال الصحفيين التي طالت العشرات خلال عام 2020 لأسباب غامضة في كثير من الأحيان، وقد امتدت فترات احتجازهم في بعض الأوقات لأسابيع وأشهر، كما وُضع بعضهم في الحبس الانفرادي، مع حرمانهم من أبسط حقوقهم. وبالإضافة لذلك انقطاع الإنترنت الذي بات أمرًا معتادًا في إثيوبيا، فضلًا عن حملات التشهير التي باتت تقوم بها الحكومة بحق الصحفيين المعارضين خصوصًا.

- لم يقم "آبي أحمد" حتى الآن بأي تعديلات تشريعية بخصوص الأحكام السالبة لحرية الصحافة في القوانين المعمول بها، خصوصًا قانون مكافحة الإرهاب لعام 2009 الذي استخدمته الحكومة على نطاق واسع كذريعة لاحتجاز الصحفيين.

"جرائم حرب"

- شهد إقليم تيجراي منذ نوفمبر 2020 وحتى اليوم العديد من المجازر والانتهاكات التي وصلت إلى حد "جرائم الحرب" و"التطهير العرقي" وفق بعض المنظمات الحقوقية الدولية، وذلك عقب إعلان "آبي أحمد" عن حملة عسكرية ضخمة في الإقليم، تستهدف إزاحة "جبهة تحرير شعب تيجراي" عن الحكم بعد رفضها قرار التمديد لآبي، وإجرائها انتخابات محلية، وهي الحملة التي أسفرت عن آلاف القتلى في الإقليم، فضلًا عن نزوح ما يزيد على المليون شخص من جراء الحرب التي بدأتها القوات الاتحادية في الإقليم، وفق بيانات المنظمة الدولية للهجرة. كما أشارت تقارير للأمم المتحدة إلى أن نحو 2.3 مليون طفل في الإقليم يعانون من أزمات إنسانية عديدة، ومحرومون من وصول المساعدات.

- في هذا السياق، أدان وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكن" مطلع مارس 2021، ما اعتبرها "جرائم تطهير عرقي"

في إقليم تيجراي، ودعا إلى فتح تحقيق في هذه الحرب. كما دعا مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الشهر نفسه إلى إجراء تحقيق مستقل في انتهاكات حقوق الإنسان التي قد ترقى إلى جرائم حرب في الإقليم. وبالفعل، أعلنت الولايات المتحدة في 23 مايو من العام الجاري فرض قيود على المساعدات الأمريكية الاقتصادية والأمنية التي تمنحها لإثيوبيا، فضلًا عن قيود على تأشيرات دخول مسئولين إثيوبيين وإريتريين على خلفية حرب تيجراي.

إجمالًا، فإن جلّ ممارسات وسياسات "آبي أحمد" التي وصل بعضها إلى اتهامات حقوقية له بارتكاب مجازر وجرائم حرب في حرب تيجراي تعكس خلل المعايير التي يتم التعامل على أساسها من قبل المسئولين عن جائزة نوبل من جهة، وتشير إلى المأزق الداخلي الحاد الذي تُواجهه إثيوبيا في ملف الحريات السياسية والالتزامات الدستورية.

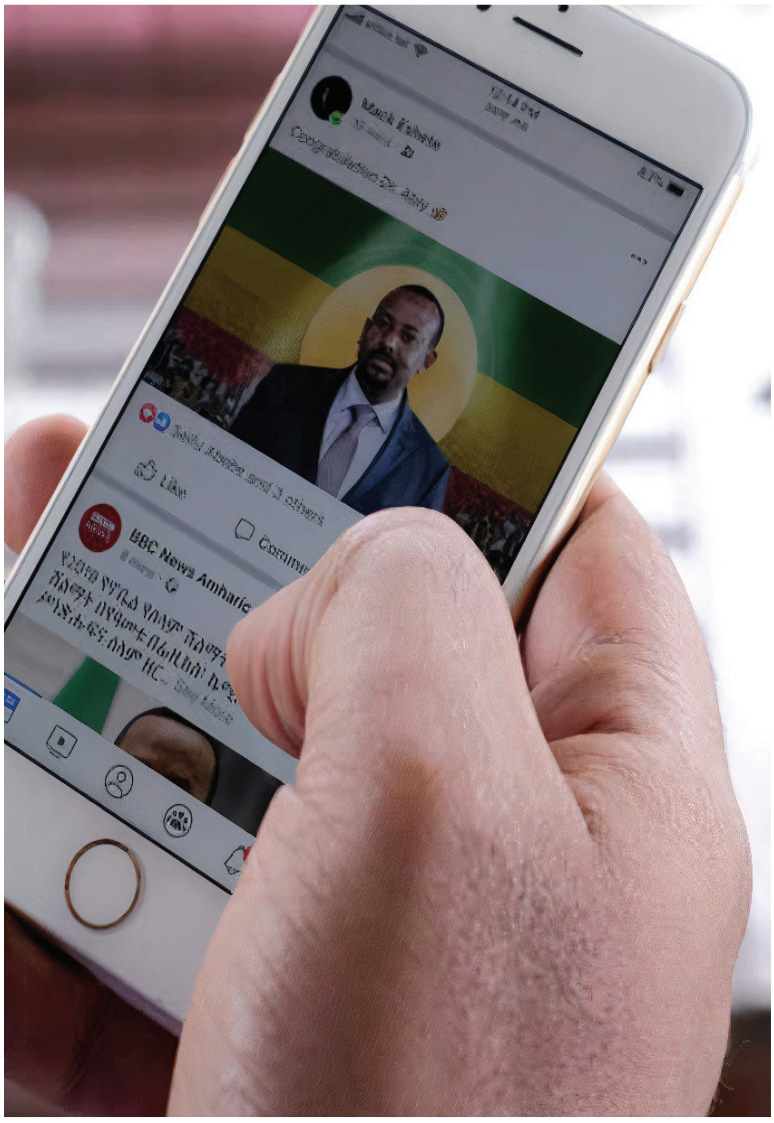

الإعلام الإثيوبي

وآليات التضليل حول سد النهضة

* د. إيمان زهران
باحثة فى العلاقات الدولية

لجأت الأداة الإعلامية الإثيوبية إلى ممارسة سياسات الإيهام بالمصداقية في أزمة سد النهضة، وذلك لحشد الرأي العام الداخلي لصالح سياسات نظام "آبي أحمد"، وفي الوقت ذاته نشرت حالة من الادعاءات حول الأزمة في الرأي العام الإقليمي والدولي. إذ روجت لمغالطات سعت عبرها لإظهار المظلومية، وشيطنة المطالب المشروعة لكلٍّ من مصر والسودان، برغم حرص الدولتين سياسيًّا وإعلاميًّا على طرح معادلة متوازنة بين حقوقيهما الأمنية المائية وحق إثيوبيا في التنمية. يستدعي ذلك محاولة فهم كيف تعمل الآليات الإعلامية الإثيوبية في ترويج تلك المغالطات ودوافعها، فضلًا عن كيفية مواجهتها؟

أهداف وآليات التضليل

تسعى أديس أبابا إلى التوظيف الإعلامي لرواية مضللة حول "سد النهضة"، لإنجاز ثلاثة أهداف رئيسية؛ الأول: تأمين الدعم المالي لتمويل السد عبر حملات بيع السندات للإثيوبيين في المهجر الذين يتمتعون بقدرات اقتصادية تفوق أقرانهم في بالداخل. الثاني: حشد الدعم المعنوي الداخلي بما يسمح باختزال تعقيدات "سد النهضة" الأمنية والسياسية والهيدروليكية إلى "قضية وطنية" تحظى بوحدة "القوميات الإثيوبية" في الداخل والخارج. أما الهدف الثالث فيتعلق بخلق واقع تفاوضي جديد في إطار من التحركات التي تتسم بـ"الأحادية السياسية"، بما يسمح للجانب الإثيوبي بممارسة المزيد من الضغوط على الفواعل الدولية المتداخلة بالملف التفاوضي لقضية سد النهضة، مثل: الولايات المتحدة، وأوروبا.

لتحقيق هذه الأهداف، حشدت وسائل الإعلام الإثيوبية الرأي العام الداخلي وراء سد النهضة، عبر الترويج لمعادلة الحقوق السيادية لها في مياه نهر النيل، برغم أنه نهر دولي يخضع للقوانين الدولية للأنهار، وتحركت أديس أبابا نحو إعادة تعبئة الموقف الرسمي -دوليًا وإقليميًا- لصالحها، من خلال الآتي:

- **الذباب الإلكتروني:** سعت أديس أبابا إلى توظيف وسائل الإعلام الإلكترونية عبر نشر ما يعرف بالذباب الإلكتروني لإعادة إنتاج واقع تفاوضي جديد عبر الترويج للرواية الرسمية المضللة حول أهمية سد النهضة كـ"مشروع قومي"، وكيفية تنفيذه، وأطر تمويله المباشرة وغير المباشرة، وحجم العوائد التنموية على الداخل والإقليم. فعلى سبيل المثال، دعا حساب باسم Abbay Media، الذي يعرف نفسه بأنه "بنك المعلومات الإثيوبي" على تويتر، الإثيوبيين للانضمام إلى الحملة المدفوعة التي أطلقوا عليها "النيل لإثيوبيا"، من أجل دعم الأكاذيب حول قضية سد النهضة. كما برز انتشار هاشتاج "إنه سدى - It's My Dam" بمواقع التواصل الاجتماعي.

- **الاختزال المضلل:** وذلك عبر الزعم بأن مشروع سد النهضة يحظى بدعم "القوميات الإثيوبية"، ولا يمكن المساس به، وهو جزء من خطاب إعلامي مضلل تتبناه حكومة "آبي أحمد" منذ خطاب تنصيبه في أبريل 2018، وهو الخطاب الذي يجافي الواقع، خاصة أن الحكومات الإثيوبية المتعاقبة دأبت على السيطرة المطلقة على وسائل الإعلام وتطويق كافة منصاتها للترويج للرواية المضللة حول سد النهضة. فضلًا عن أن نسبة الإثيوبيين المتصلين بشبكة الإنترنت أقل من 20% وفق بيانات البنك الدولي، فضلًا عن انتهاج حكومة "آبي أحمد" ومن قبله "ديسالين" سياسة قطع الإنترنت في أوقات الاضطرابات السياسية.

- **فرض الأمر الواقع:** إذ سعت وسائل الإعلام الإثيوبية إلى خلق واقع مغاير تمامًا لمسار المفاوضات القائمة، عبر محاولة حكومة "آبي أحمد" ترسيخ قاعدة جديدة تُبنى على سياسات "فرض الأمر الواقع" وذلك عبر مسارين؛ الأول: الترويج لما يراه "حقوقًا طبيعية وسيادية" في نهر النيل لا يمكن التنازل عنها في إطار خطط التنمية المستدامة، والثاني: الإساءة المتعمدة وترويج الأكاذيب ضد الطرف الآخر.

توظيفات متعددة

تسعى أديس أبابا لتوظيف كافة المنصات الإعلامية لتضليل الرأي العام العالمي والإقليمي و"شرعنه تحركاتها المغلوطة" نحو "التصفير المائي"، إذ إنها تعمل على خلق وفرض واقع استراتيجي في إطار من "الهيمنة المائية" يعجز معه المفاوض المصري على خلق مساحات سياسية وتنموية مشتركة، فضلًا عن دحض موقف دولتي المصب في التمسك بالتوصل إلى "اتفاق مُلزم" للتعامل الفني والسياسي مع ثلاثة تحديات رئيسية تعوق "الحل الشاملة" لملف سد النهضة، هي:

- **تحدي فترات الملء وسعة التخزين:** ثمة سجال دائر حول الجدولة الزمنية لفترات ملء الخزان، ففي الوقت الذي ترى فيه مصر أن فترة ملء الخزان تحتاج من سبع إلى عشر سنوات لتفادي الخسائر المُحتملة، تتمسك إثيوبيا بملء الخزان في ثلاث سنوات لتسريع عملية تشغيل السد في أقرب وقت ممكن من أجل توليد كميات كبيرة من الكهرباء وتصديرها إلى دول الجوار مثل السودان الذي تعاقد مع إثيوبيا بالفعل لإمداده بجزء من كهرباء السد بأسعار زهيدة.

- **تحدي الإدارة الهيدروليكية:** إذ لا تزال إثيوبيا تتمسك برؤيتها الأحادية للمنظومة الهيدروليكية لإدارة سد النهضة، ففي حالة تشغيل إثيوبيا "السد" دون التنسيق المشترك مع "السد العالي" بمصر و"سدود" السودان، فسيؤدي ذلك إلى خفض منسوب المياه أمام تلك السدود، مما سيؤدي إلى انخفاض توليد الطاقة، وربما تدفق المياه الذي يحافظ على الحد الأدنى من حقوق مصر والسودان، وهي جميعها تخوفات أمنية تتطلب التنسيق المشترك.

- **تحدي الالتزام بعدم الإضرار:** وهو ما يتمثل في الرفض الإثيوبي للارتباط بالأبعاد الديناميكية الفنية والهيدروليكية للسد العالي، لأن ذلك سيجبرها على الحفاظ على نسبة مياه مرتفعة أمام السد المصري وسدود السودان، مما سيؤخر عملية ملء البحيرة لدى إثيوبيا، وذلك جنبًا إلى جنب مع التخوف المصري من انخفاض منسوب المياه لديها في سنوات انخفاض الفيضان، إذ ستزيد الأزمة في حال اقتطعت إثيوبيا جزءًا من المياه دون ترتيبات مشتركة وتفاهمات متعددة حول قواعد الملء وسعة التخزين. وهو ما يتعين معه الالتزام بجداول تفصيلية للموقف المائي لدول المصب في سنوات الجفاف والجفاف الممتد، بالإضافة إلى الالتزام بتعيين آلية دائمة للتحكيم وللفصل في النزاعات المستقبلية.

الاحتواء المضاد

- **يعكس واقع الإعلام المصري في قضية سد النهضة ملاحظتين؛ الأولى:** غياب خطة استراتيجية واضحة ومحددة لدى القائمين بالاتصال المؤسسي إعلاميًا تجاه قضية سد النهضة ونهر النيل، والثانية: أن الخطاب الإعلامي للقاهرة -في الأغلب- موجه للداخل أو للجمهور العربي عبر القنوات الإعلامية المصرية، دون النظر للخارج الدولي والإفريقي ممن يجهلون بـ"اضطراب المعادلات الأمنية" بالملف المائي.

- لم يتم وضع استراتيجية إعلامية تتناول "تعبئة الرأي العام الدولي والإقليمي" عبر القنوات الفضائية والإذاعية وكذلك المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي باللغات العالمية والإفريقية، بهدف شرح وتوضح حقيقة الأمن المائي لدول المصب، والموقف السياسي المصري من العملية التفاوضية.

- ثمة خطوات مصرية مطلوبة لمواجهة الخطاب الإعلامي الإثيوبي، منها تفعيل ما أصدره المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام لاستراتيجية "نحو إعلام تنموي مسئول"، والتي تضمنها التقرير السنوي للمجلس عن عام 2020، وذلك بتشكيل لجنة إعلامية مشتركة من كافة الأطراف المنخرطة بالملف، بالتنسيق بين الهيئات الإعلامية الثلاث: "المجلس الأعلى للإعلام، والهيئة الوطنية للصحافة، والهيئة الوطنية للإعلام"، للمعالجة الإعلامية لقضايا المياه وسد النهضة، وذلك من خلال مواد إعلامية منظمة ومنوعة، إذ تستهدف رصد الإعلام المضاد "الإثيوبي"، وتفنيد الأكاذيب، وتوحيد الخطاب الرسمي، تمهيدًا لتعميمه على كافة وسائل الإعلام الموجهة للداخل والخارج.
- تعزيز دور الهيئة العامة للاستعلامات والمكاتب الثقافية بالخارج، لنقل الموقف/ الرسائل المصرية بمختلف دول الاعتماد الأجنبية، للتعريف بالحقائق السياسية والتفاوضية لملف سد النهضة، والانعكاسات السلبية للسد على الأمن المائي لدولتي المصب، وهو ما قد يدفع بدورة نحو اضطراب المنطقة.
- تدشين منصات إعلامية وإذاعية موجهة لإفريقيا، وذلك للتعامل مع الأجيال الجديدة الصاعدة في دول الجوار، بكافة اللغات الإفريقية، لتوحيد مضمون الخطاب الإعلامي المصري.

ملامح القوة والضعف في الاقتصاد الإثيوبي

* أحمد بيومي
باحث بوحدة الإقتصاد ودراسات الطاقة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تُعد إثيوبيا واحدة من أهم دول قارة إفريقيا نظرًا لما تمتلكه من كتلة سكانية ضخمة تبلغ 112 مليون نسمة، ومعدلات نمو اقتصادي قوي تتراوح بين 7 – 11% كواحدة بين أعلى معدلات النمو في العالم. لكن -في المقابل- ثمة تحديات أهمها التركيبة الديمغرافية التي تتسم بتعدد الأعراق والقوميات واللغات، وتشارك الحدود مع ست دول تعاني عدم استقرار. فما هي نقاط الضعف والقوة في الاقتصاد الإثيوبي الذي يعيش 80% من سكانه في مناطق ريفية؟.

مؤشرات عامة

- شهد الاقتصاد الإثيوبي نموًا قويًا وواسع النطاق بلغ متوسطه 9.4٪ سنويًا خلال الفترة منذ 2011 وحتى عام 2019، ثم تأثر هذا النمو خلال عام الكورونا مثل باقي دول العالم لينمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2020 بنسبة 3.2٪. ويعتمد اقتصاد البلاد على القطاع الخدمي بنسبة 36.87% من الناتج المحلي الإجمالي، يليه القطاع الزراعي بـ33% الذي يوظف حوالي 80% من القوة العاملة بالبلاد. أما القطاع الصناعي القادم فقد شهد نموًا كبيرًا خلال العقد الماضي بلغ 10.94% ليصل إلى حوالي 24.77% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019.

- يمثل نمو القطاع الصناعي انعكاسًا لخطة الحكومة التي تهدف إلى تقليل اعتماد الاقتصاد على القطاع الزراعي، والتوجه نحو القطاع الصناعي القائم على التصدير، من خلال إنشاء عدد من المدن الصناعية المتخصصة في إنتاج الجلود والغزل والنسيج، وصناعات البتروكيماويات وبعض الصناعات الدوائية. وتتشارك إثيوبيا بشكل أساسي مع الصين في تلك الصناعات، معتمدة على التركيبة الديمغرافية للبلاد، كونها دولة ذات كثافة سكانية مرتفعة توفر عمالة رخيصة، وهي ميزة نسبية تتمتع بها إثيوبيا مقارنة بباقي الدول في إفريقيا. وتأتي تلك الجهود من جانب الحكومة الإثيوبية في إطار محاولة الحكومة تلافي الآثار السلبية التي يتعرض لها الاقتصاد المحلي بسبب التغيرات المناخية وما يُصاحبها من تقلبات حادة في الأحوال الجوية.

التوزيع القطاعي للناتج المحلى الاجمالى

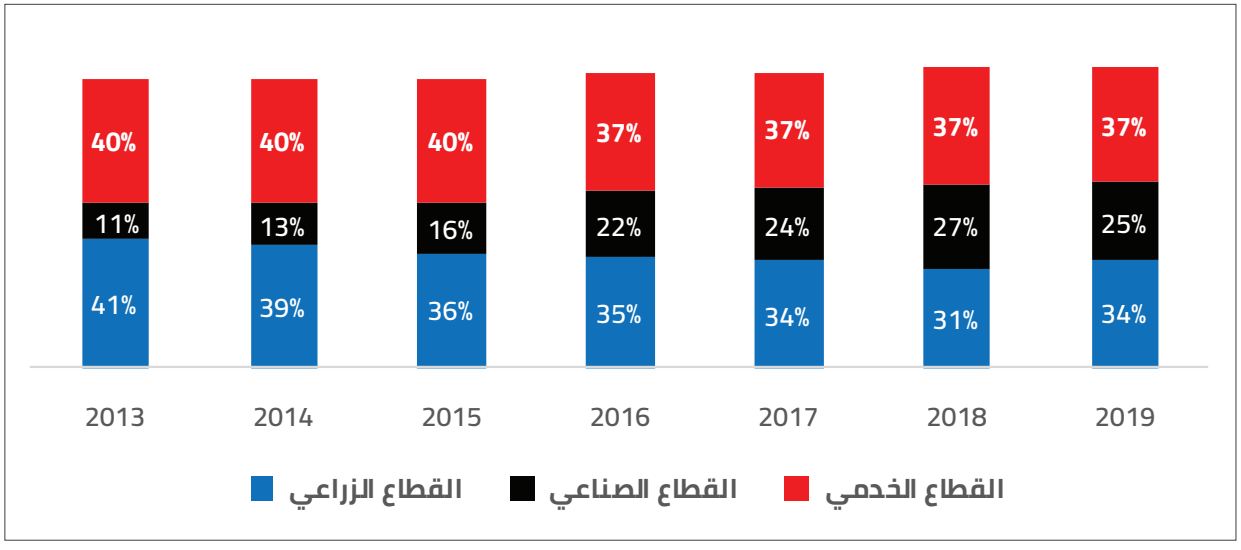

- تعاني إثيوبيا معدلات تضخم مرتفعة خلال السنوات الخمس السابقة أدت إلى انخفاض سعر صرف عملة البر مقابل الدولار الأمريكي، ونجم ذلك التضخم عن الخلل الكبير بالميزان التجاري الذي يعتبر في حالة عجز دائم بمبلغ 10 – 13 مليار دولار سنويًا، ومن ثمّ فإنّ الانخفاض الدائم والمستمر في سعر العملة يسهم بشكل أساسي في ارتفاع معدلات التضخم بالبلاد، خاصة أن إثيوبيا تتبع نظام الصرف المعوم لعملتها.

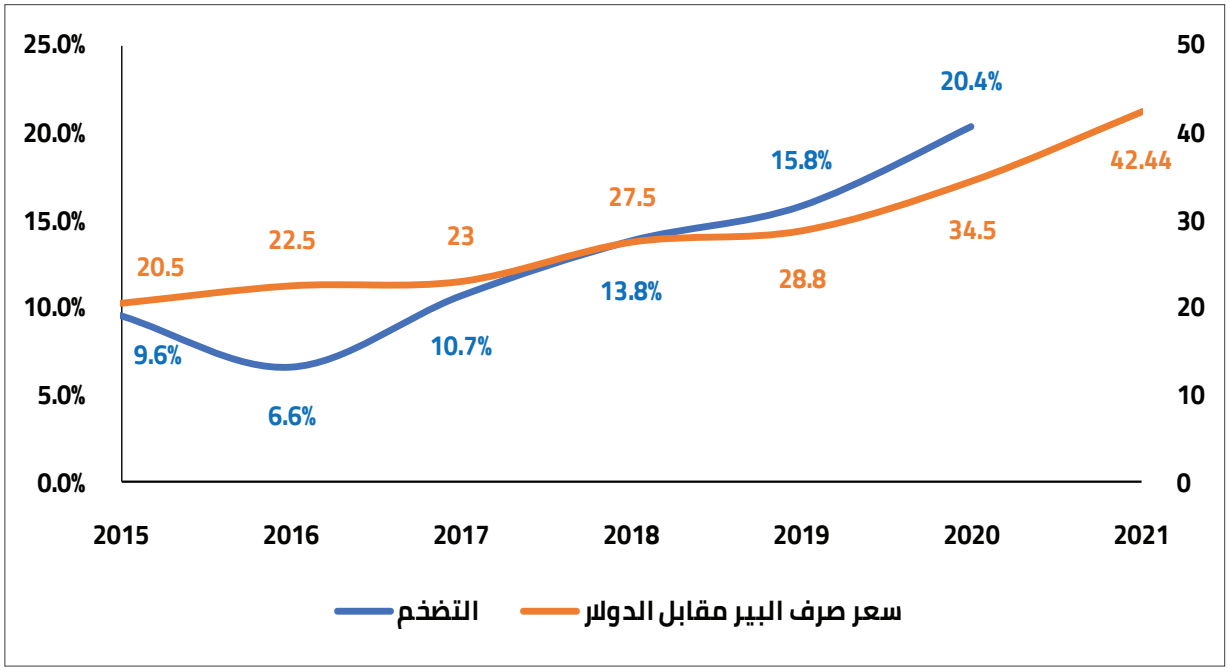

- تشهد الإيرادات المالية الاتحادية نموًا متواصلًا مدفوعة بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت الإيرادات من 103.3 مليارات بر في العام المالي 2012/2013 إلى 271 مليار بر في العام 2019/2020، بمعدل نمو سنوي مركب 12.8%. ويتمثل أهم بنود النمو في تلك الإيرادات في نمو الحصيلة الضريبية التي تمثل المصدر الرئيسي للإيرادات في البلاد، إذ إنها تمثل 80% من الإيرادات، حيث بلغت في عام 2019-2020 مبلغ 224 مليار بر. أما عن المصروفات الاتحادية فقد بلغت 357.6 مليار بر إثيوبي للعام المالي 2019/2020 مقابل 122 مليار بر للعام 2012/2013. وتنقسم تلك النفقات إلى التحويلات المناطقية التي تدفعها الحكومة الإثيوبية للمقاطعات المحلية التي تُشكل الجزء الأكبر من الإنفاق، بينما متوسط الإنفاق الاستثماري 34% من جُملة الإنفاق العام، وهو أكثر من الإنفاق الجاري الذي يصل إلى 31%. وبرغم فائدة ذلك للمستقبل الاقتصادي، إلا أنه نهج صعب للغاية في ظل كون إثيوبيا دولة نامية لشعبها الكثير من المُتطلبات.

- اتسمت المساعدات الخارجية للاقتصاد الإثيوبي بالانخفاض منذ بداية عام 2013/2014، حيث انخفضت إيرادات المنح إلى 4.1 مليارات بر مقابل 8.3 مليارات بر في العام السابق له. لكن تلك المبالغ عادت للارتفاع مرة أخرى في عام 2019/2010، غير أن جزءًا من تلك الزيادة يعود إلى انخفاض سعر صرف العملة.

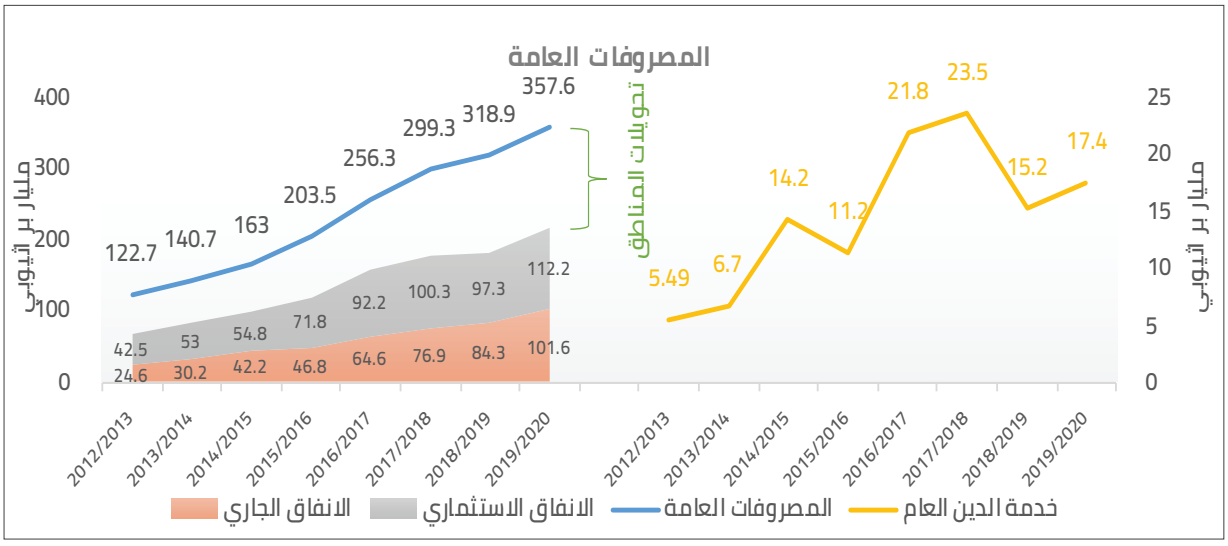

المصدر: البنك المركزي الإثيوبي

نقاط القوة والضعف

- شهد الاقتصاد الإثيوبي معدلات نمو مرتفعة لفترات طويلة، وهو ما يعني انخفاض معدلات البطالة ومعدلات الفقر ومن ثم زيادة الإنفاق، وهو أحد أسباب الضغوط التضخمية التي تشهدها البلاد مؤخرًا، ويُعتبر القطاع الزراعي قاطرة البلاد الاقتصادية، وإن كانت هناك محاولات جادة لتوجيه الاقتصاد بشكل أكبر لقطاع النقل والتصنيع، لكن مساهمتها ما زالت أقل نسبة إلى الزراعة.

- تعاني إثيوبيا العديد من الصدمات في قدرتها على توفير الغذاء رغم قوة القطاع الزراعي بسبب استيرادها السلع الغذائية الأساسية من الخارج، كما تعاني أيضًا من ندرة مصادر الطاقة الأحفورية، وبالتّالي فإنّ تكلفة استيرادها تمثل عبئًا كبيرًا في ظل الحاجة لتوفير الطاقة للكتلة السكانية الضخمة. وتراهن إثيوبيا على السدود كمصدر لتوفير الطاقة اللازمة للتحول نحو التصنيع في الوقت الحالي والمستقبلي.

- ثمة إصرار للقيادة السياسية الإثيوبية على تحويل البلاد إلى قائمة البلدان ذات الدخل المتوسط من خلال الاهتمام بقطاع التصنيع، ومن ثم فإن البلاد تنفق الجزء الأكبر من مصروفاتها على الإنفاق الاستثماري، وتتميز البلاد بوفرة في المياه والأيدي العاملة، ومن ثم يمكنها أن تتوسع في الزراعات التي تُعتبر مادة خامًا للقطاع الصناعي وهو ما يتم بالفعل، حيث يوجد لدى إثيوبيا عدد من الشراكات مع عدد من الدول.

- تحتفظ البلاد بعلاقات جيدة مع دول الجوار لتستفيد من الموانئ بها، حيث إنها بلد حبيس لا يطل على أي بحار، وبالتالي تعد دول الجوار هي المتنفس البحري لإثيوبيا على حركة التجارة العالمية. ويُعتبر تحرير سعر صرف البر عامل قوة، خاصة في حال توسع البلاد في الإنتاج الصناعي، وهو ما يعني أن المنتجات الإثيوبية ستكون رخيصة نسبيًا، وهو ما يعزز من قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية.

- أما عن نقاط الضعف بالبلاد، فإنّ الموقع الجغرافي كدولة حبيسة ليس لديها منفذ بحري يضعها رهن علاقاتها السياسية بدول الجوار (95% من تبادل إثيوبيا مع العالم الخارجي عن طريق جيبوتي) للاستفادة من موانيها، واعتماد اقتصاد البلاد على القطاع الزراعي يمثل تهديدًا للاستقرار الاقتصادي نظرًا لأن القطاع الزراعي متقلب وفقًا لتغيرات المناخ والآفات الزراعية، إضافة إلى ضعف وعدم اكتمال البنية التحتية من الطرق وخطوط السكك الحديدية بين البلاد والبلدان المجاورة (أديس أبابا وجيبوتي).

- العجز في المواد البترولية واعتماد البلاد على الاستيراد لتوليد احتياجاتها من الطاقة مما يشكل ضغطًا دائمًا على ميزانها التجاري، وعجز ميزان المدفوعات، ومن ثم انخفاض قيمة عملة البر وارتفاع معدلات التضخم. كذلك، فإن التعدد القبلي والعرقي كان سببًا لعدد كبير من الصراعات المسلحة والعنف مثل حرب التيجراي التي أثرت على الاقتصاد الإثيوبي.

إرتريا
جيبوتي
إثيوبيا
صومال

قدرات مصر وإثيوبيا على المؤشرات العالمية

* هبة زين
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

توترت العلاقات بين مصر وإثيوبيا مؤخرًا بسبب الخلاف حول سياسات إثيوبيا المائية المستجدة. لقد أصبح اسما البلدين يُذكران في إطار تنافسي صراعي بشكل متكرر. تحرص مصر على استعادة الطابع التعاوني وروح الإخاء التي ميزت علاقات البلدين عبر التاريخ، وتتمنى تعزيز التكامل وليس التنافس بين البلدين، ومع هذا فإن الطابع التنافسي الغالب على علاقات البلدين مؤخرًا يستدعي المقارنة بين قدرات البلدين.

الترتيب العالمي لمصر وإثيوبيا بعدد من المؤشرات العالمية

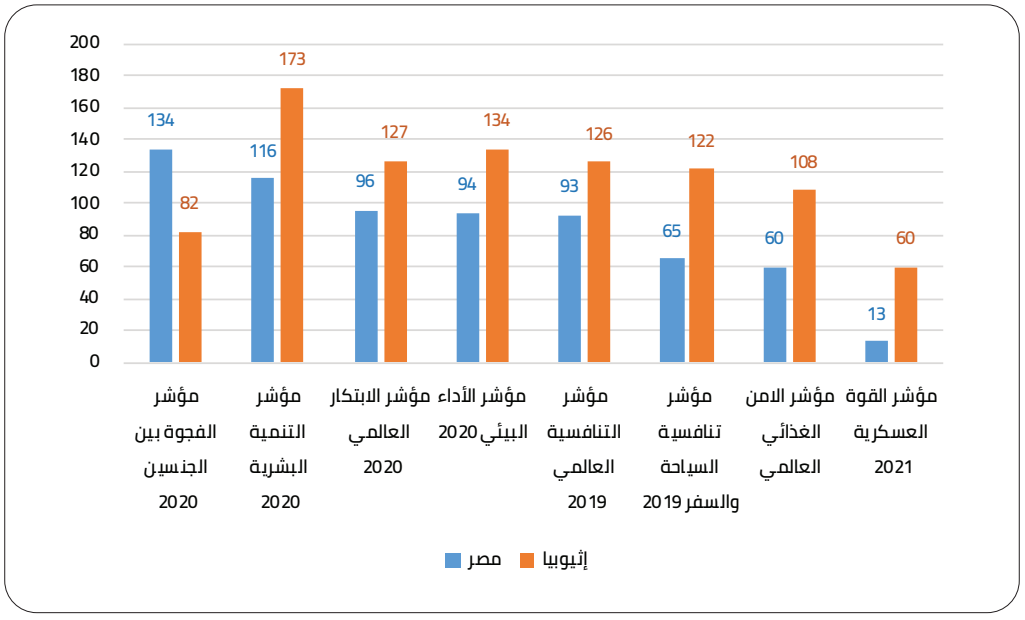

تطور قيمة مؤشر التنمية البشرية بمصر وإثيوبيا

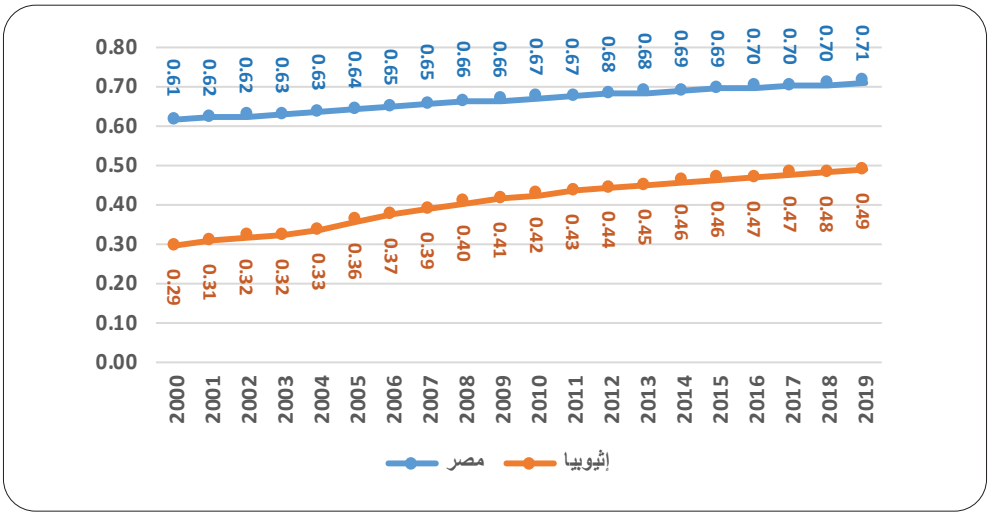

قيمة عدد من المؤشرات الفرعية بمصر وإثيوبيا لمحور الصحة وفقًا لمؤشر التنمية البشرية 2020

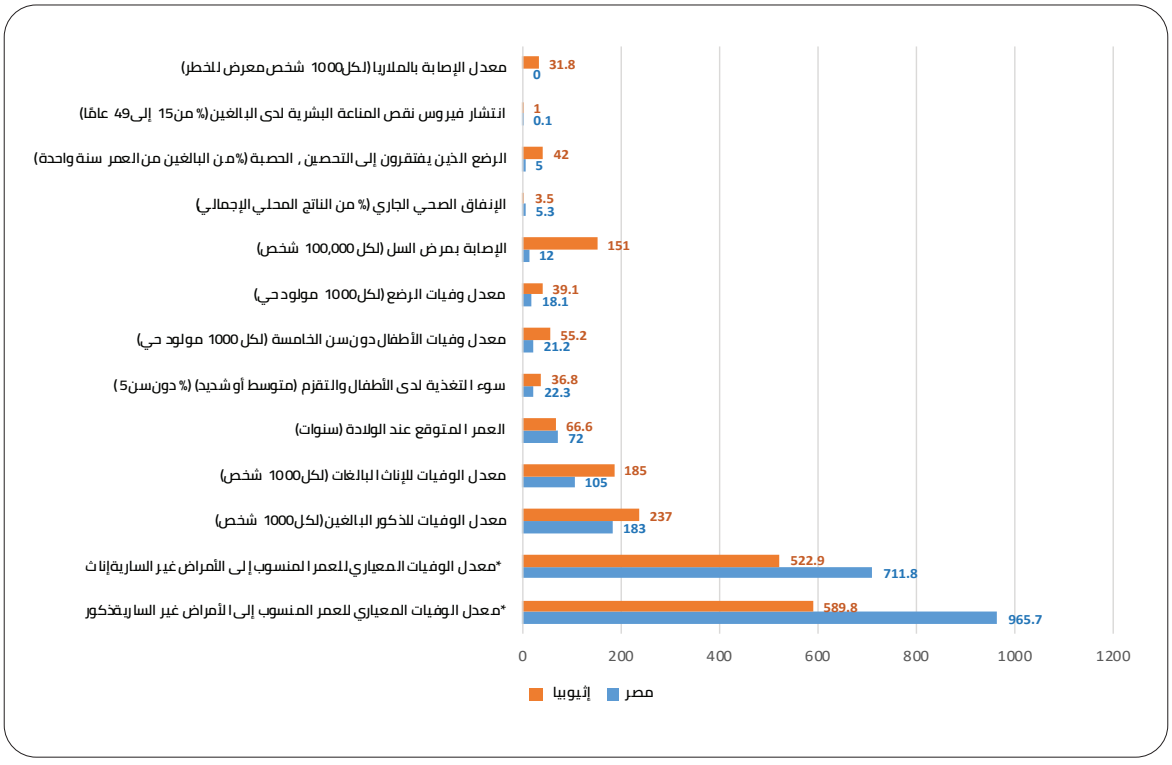

معدل الوفيات المعياري حسب العمر المنسوب إلى الأمراض غير السارية: هو متوسط مرجح لمعدلات الوفيات النوعية للعمر لكل 100000 شخص، حيث الأوزان هي نسب الأشخاص في الفئات العمرية المقابلة من السكان المعياريين لمنظمة الصحة العالمية. وتشمل الأمراض غير السارية أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان والسكري وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة.

قيمة عددٍ من المؤشرات الفرعية بمصر وإثيوبيا لمحور التعليم وفقًا لمؤشر التنمية البشرية 2020

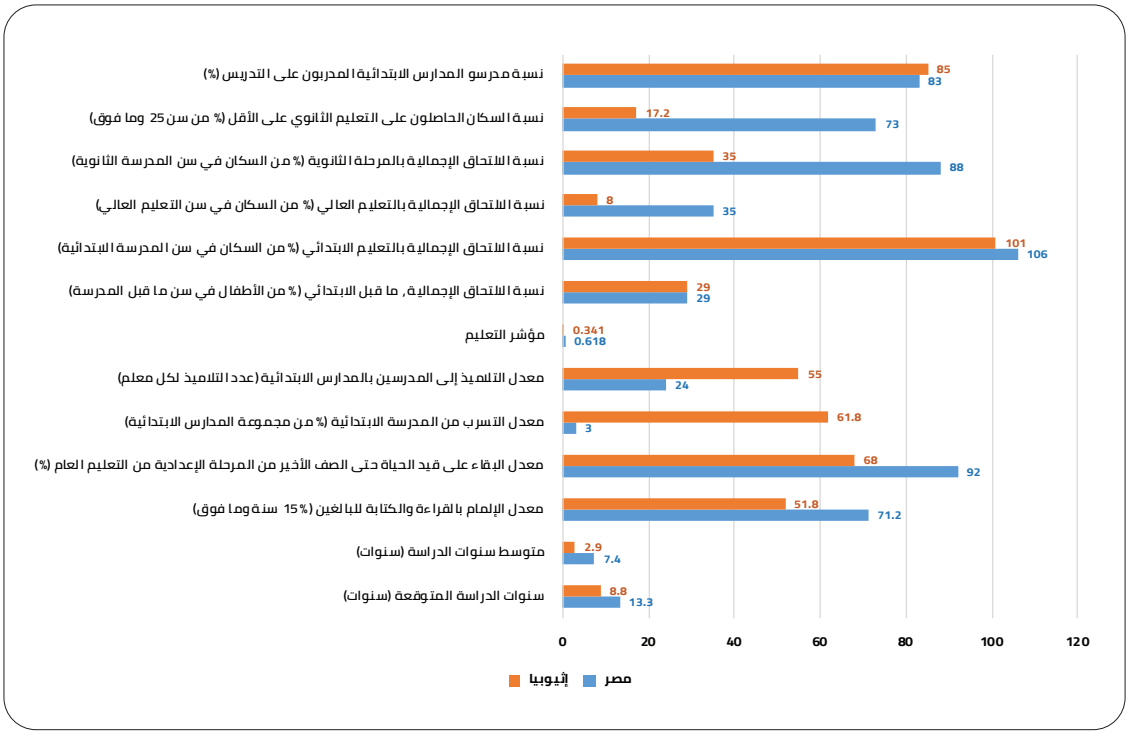

قيمة عدد من المؤشرات الفرعية بمصر وإثيوبيا لمحور الدخل وتكوين الموارد وفقًا لمؤشر التنمية البشرية 2020

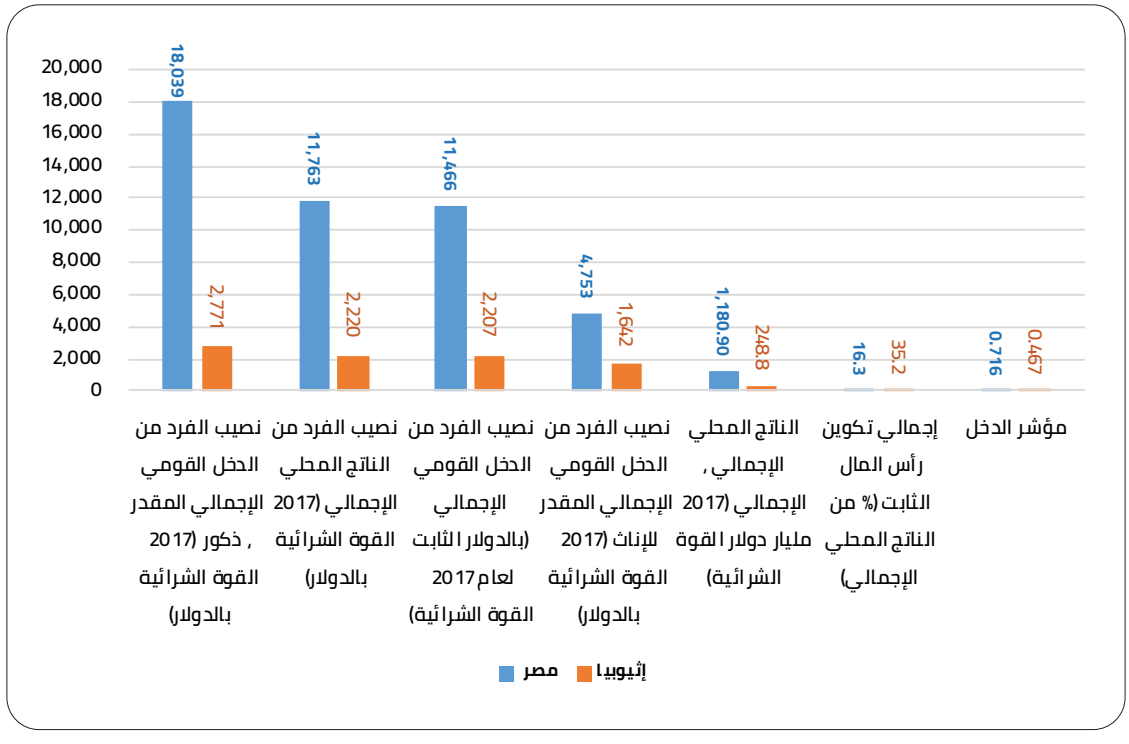

قيمة عددٍ من المؤشرات الفرعية بمصر وإثيوبيا لمحور عدم المساواة (*) وفقًا لمؤشر التنمية البشرية 2020

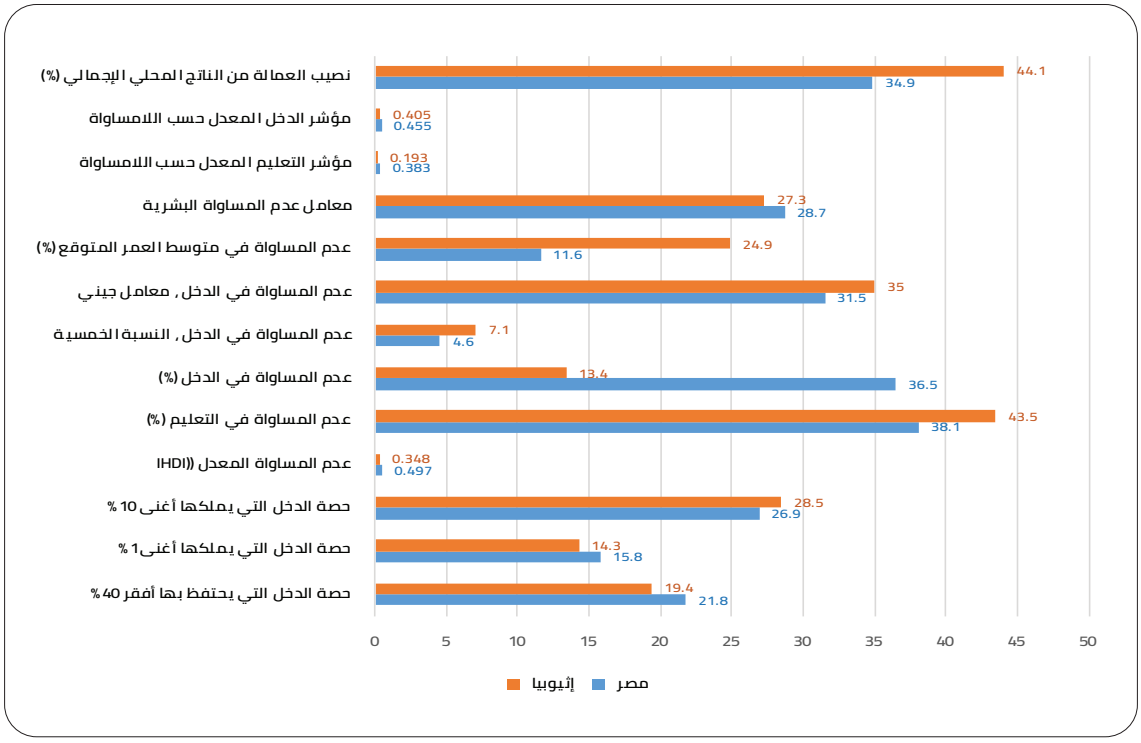

(*) مؤشر عدم المساواة بين الجنسين: مقياس مركب يعكس عدم المساواة في الإنجاز بين المرأة والرجل في ثلاثة أبعاد: الصحة الإنجابية والتمكين وسوق العمل.

قيمة عدد من المؤشرات الفرعية بمصر وإثيوبيا لمحور النوع وفقًا لمؤشر التنمية البشرية 2020

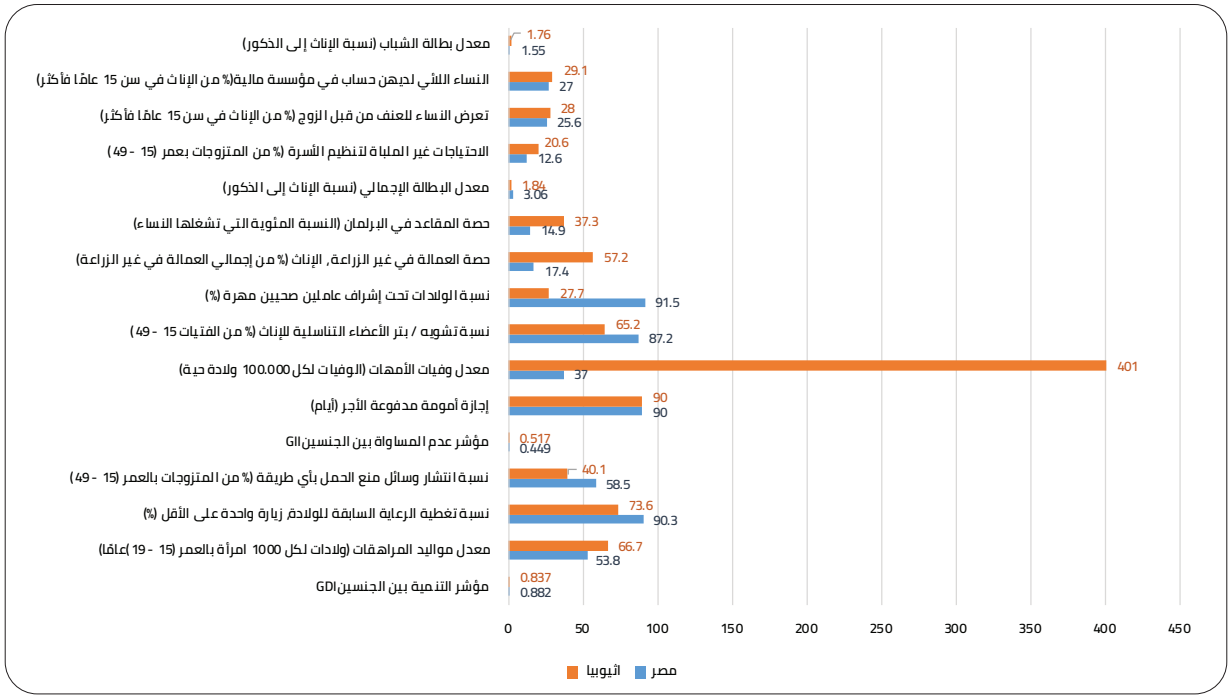

قيمة عدد من المؤشرات الفرعية بمصر وإثيوبيا لمحور الفقر وفقًا لمؤشر التنمية البشرية 2020

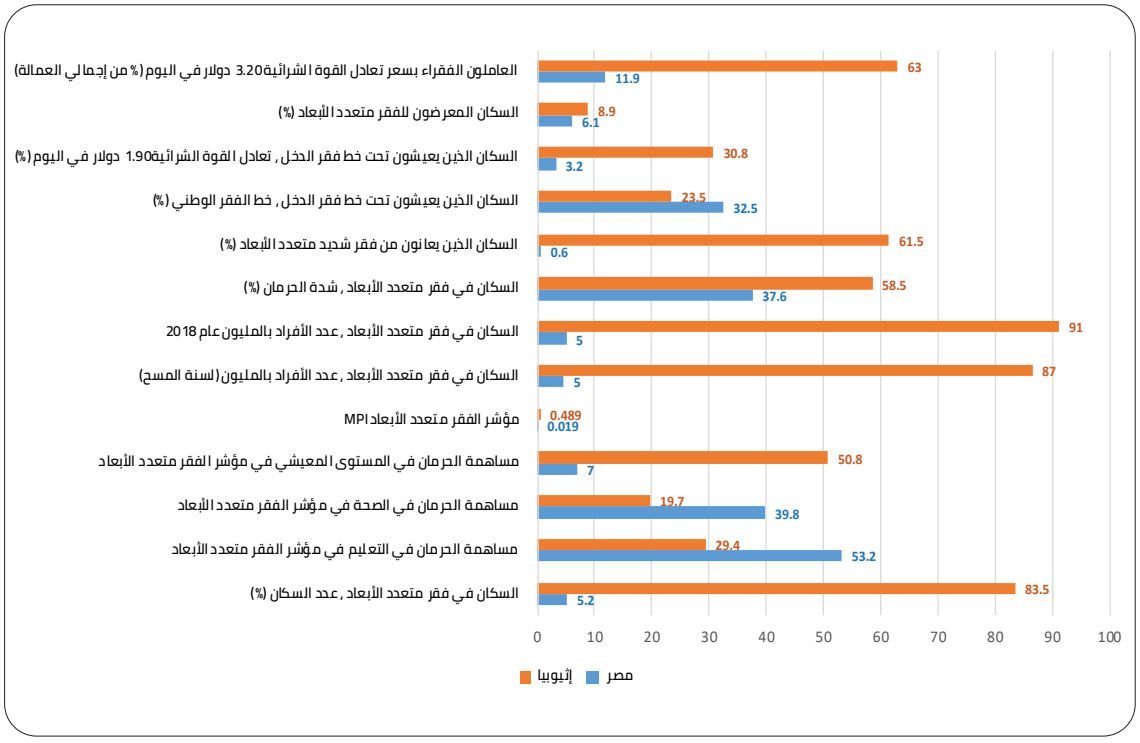

قيمة عدد من المؤشرات الفرعية بمصر وإثيوبيا لمحور العمل والتوظيف وفقًا لمؤشر التنمية البشرية 2020

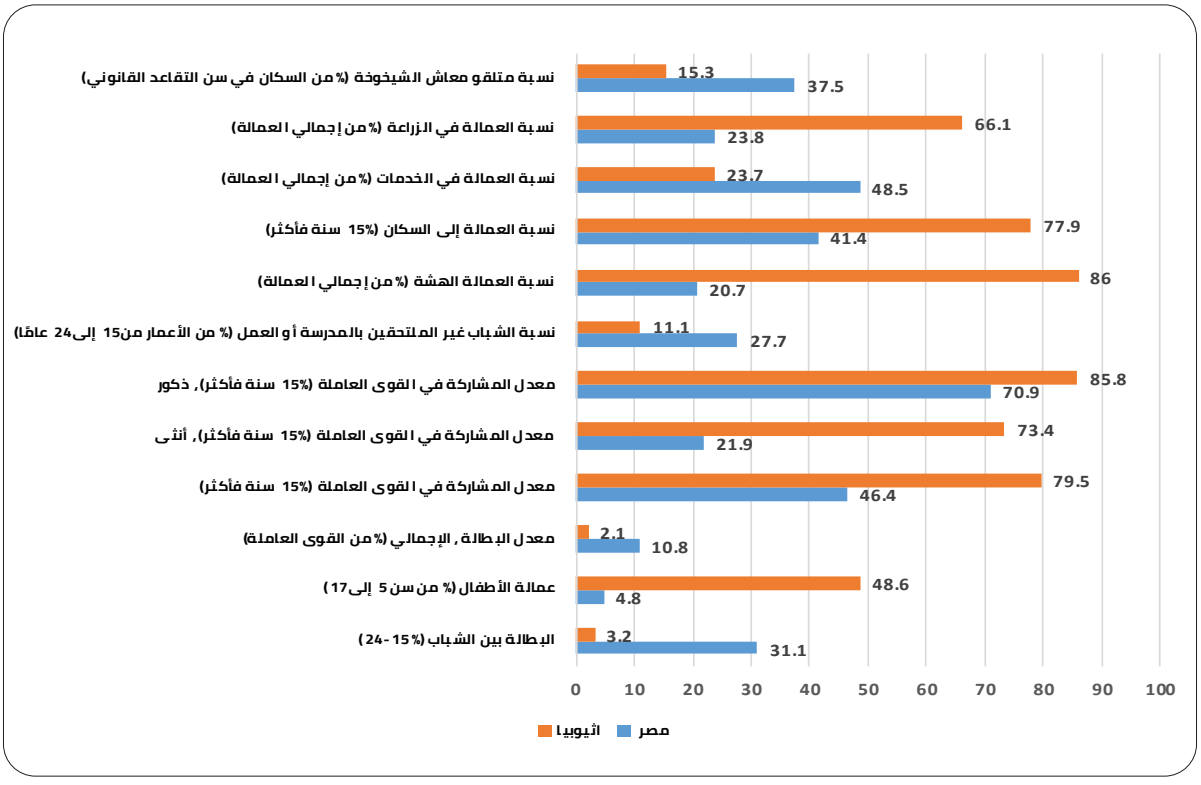

قيمة عدد من المؤشرات الفرعية بمصر وإثيوبيا لمحور الأمن الإنساني وفقًا لمؤشر التنمية البشرية 2020

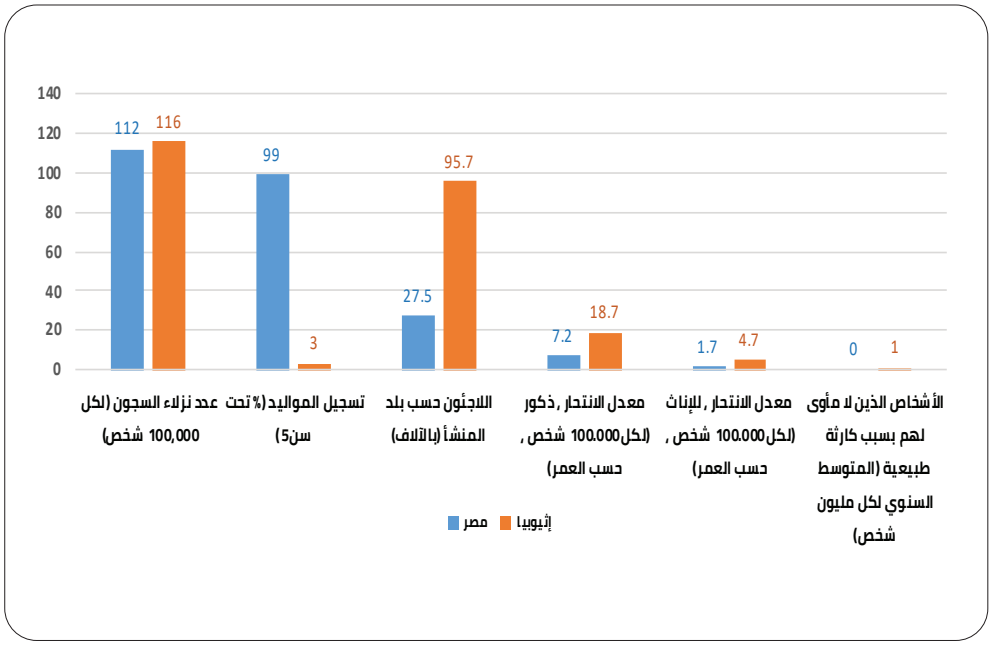

قيمة عدد من المؤشرات الفرعية بمصر وإثيوبيا
لمحور التدفقات التجارية والمالية وفقًا لمؤشر التنمية البشرية 2020

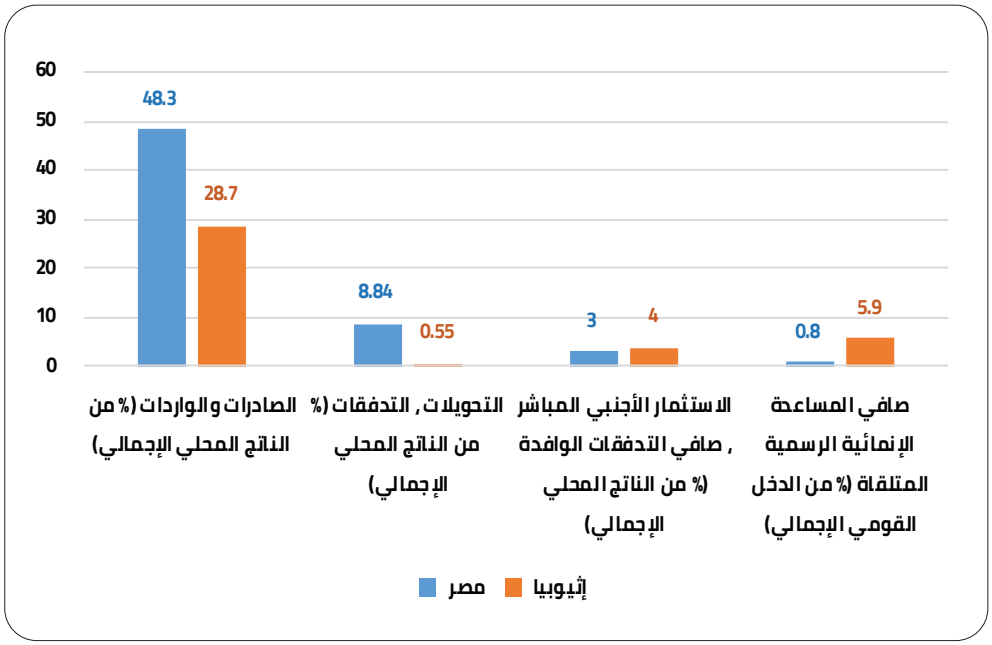

قيمة عدد من المؤشرات الفرعية بمصر وإثيوبيا لمحور التنقل والاتصالات وفقًا لمؤشر التنمية البشرية 2020

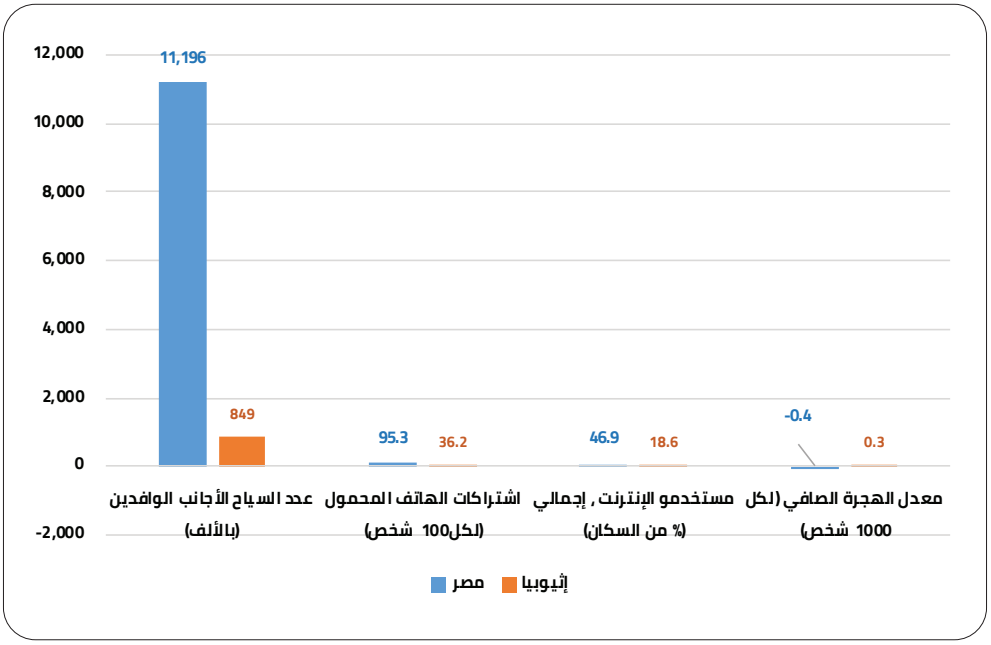

قيمة عدد من المؤشرات الفرعية بمصر وإثيوبيا
لمحور الاستدامة البيئية وفقًا لمؤشر التنمية البشرية 2020

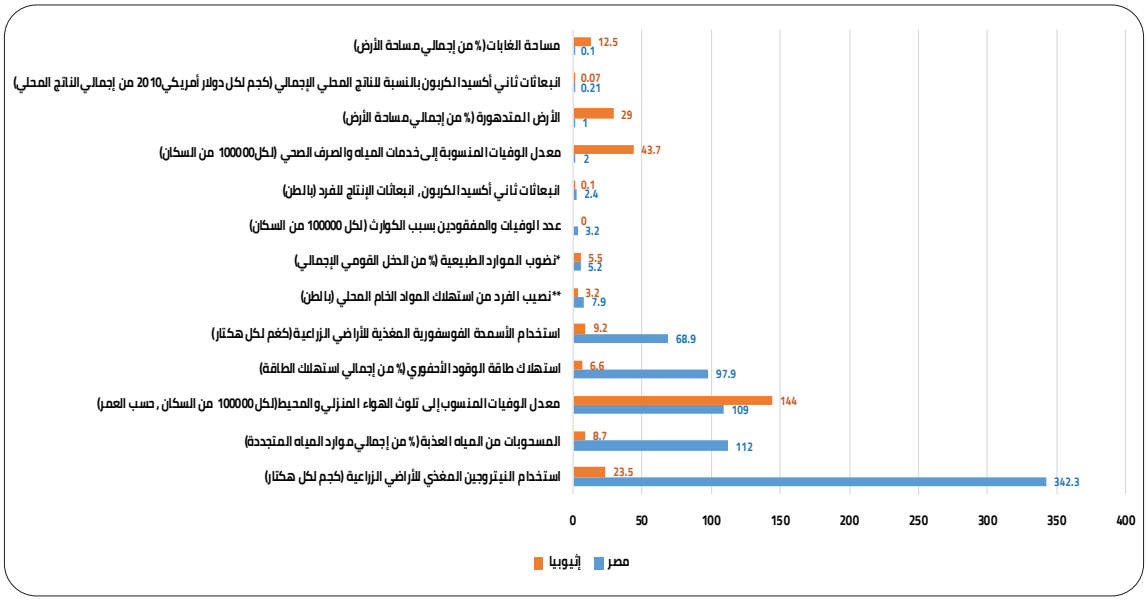

*** نضوب الموارد الطبيعية (٪ من الدخل القومي الإجمالي):** التقييم النقدي لاستنفاد الطاقة والمعادن والغابات، معبرًا عنه كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي.

**** نصيب الفرد من الاستهلاك المحلي للمواد الخام (بالطن):** مؤشر يصف متوسط مستوى استخدام المواد في الاقتصاد. ويُحسب بمجموع الواردات المباشرة من المواد والاستخراج المحلي للمواد مطروحًا منه الصادرات المباشرة للمواد، مُقاسًا بالأطنان، مقسومًا على عدد السكان في منتصف العام، على أن يَستثني المواد التي يتم تعبئتها أثناء الاستخراج المحلي ولكنها لا تدخل العملية الاقتصادية.

قيمة عدد من المؤشرات الفرعية بمصر وإثيوبيا لمحور الديموغرافيا وفقًا لمؤشر التنمية البشرية 2020

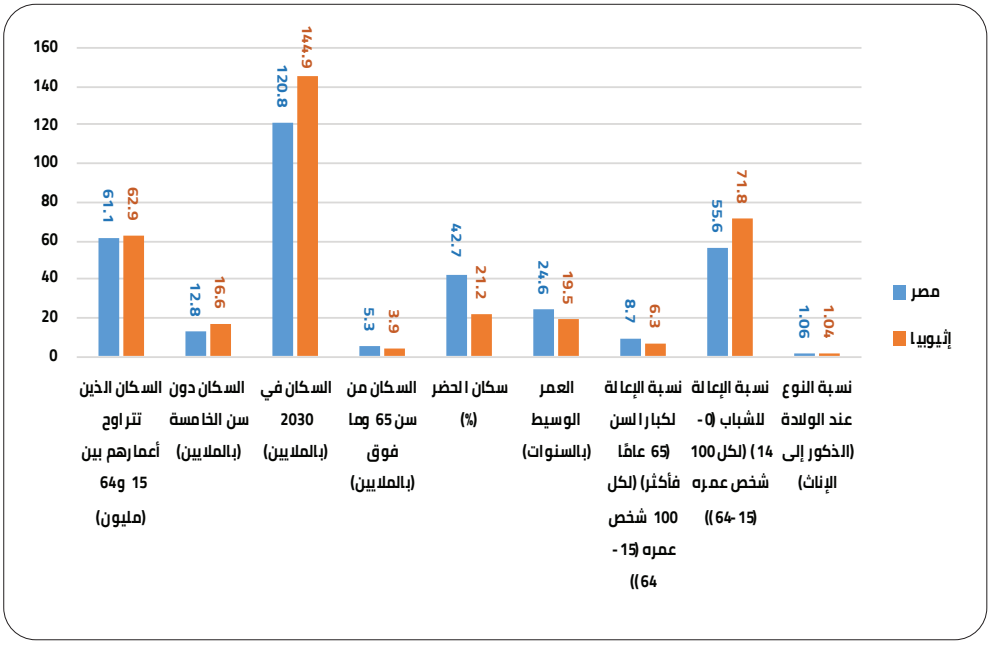

قيمة عدد من المؤشرات الفرعية بمصر وإثيوبيا
لمحور الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية وفقًا لمؤشر التنمية البشرية 2020

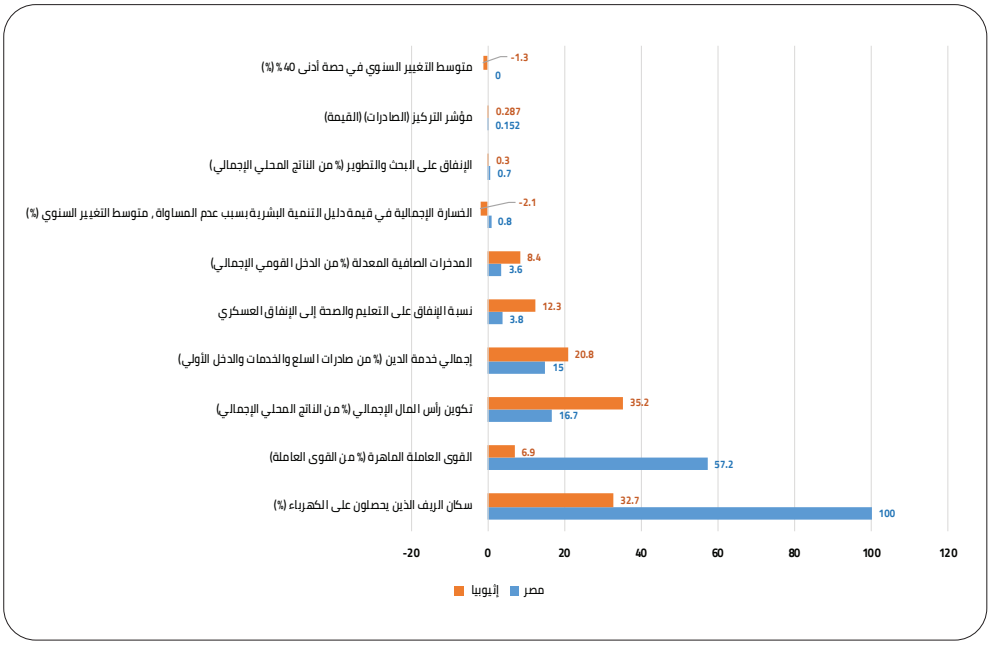

مؤشر التركيز (الصادرات) (القيمة): مقياس لدرجة تركيز المنتج في الصادرات من بلد ما (يشار إليه أيضًا بمؤشر Herfindahl-Hirschmann). وتشير القيمة الأقرب إلى 0 إلى أن صادرات البلد موزعة بشكل أكثر تجانسًا بين سلسلة من المنتجات (مما يعكس اقتصادًا متنوعًا جيدًا)؛ وتشير القيمة الأقرب من 1 إلى أن صادرات البلد مركزة بدرجة عالية بين عدد قليل من المنتجات.

القوة البشرية للجيشين المصري والإثيوبي حسب مؤشر القوة العسكرية العالمي 2021

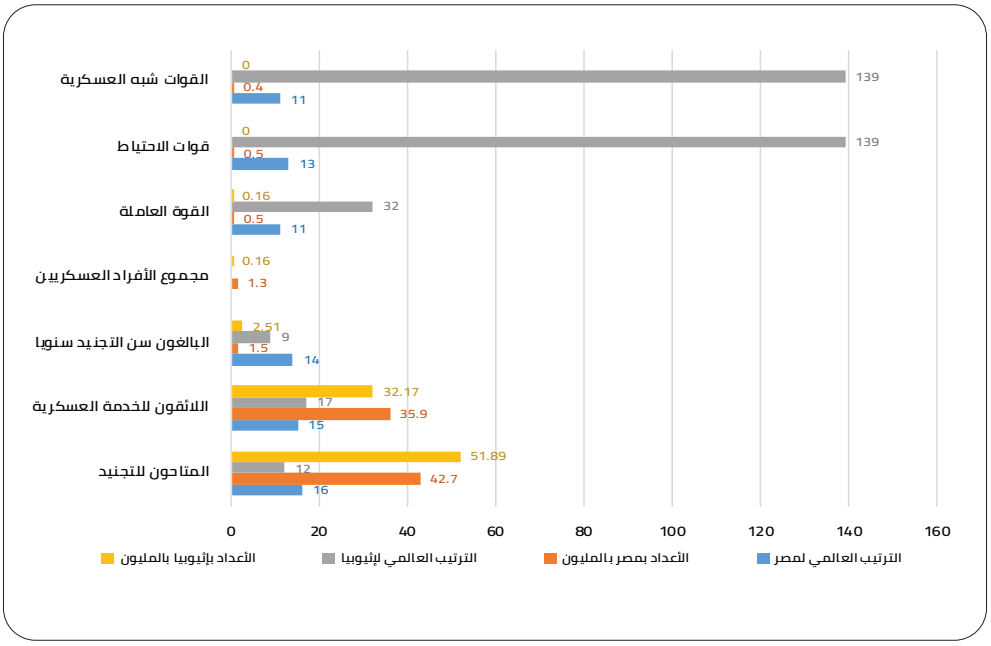

قدرات القوات البرية للجيشين المصري والإثيوبي حسب مؤشر القوة العسكرية العالمي 2021

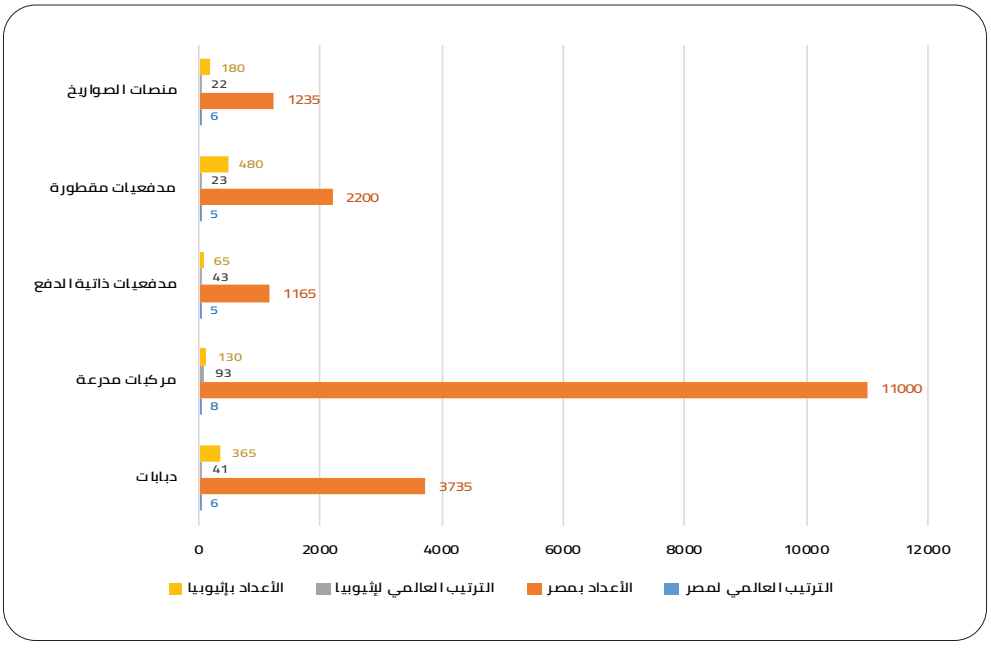

قدرات القوات الجوية للجيشين المصري والإثيوبي حسب مؤشر القوة العسكرية العالمي 2021

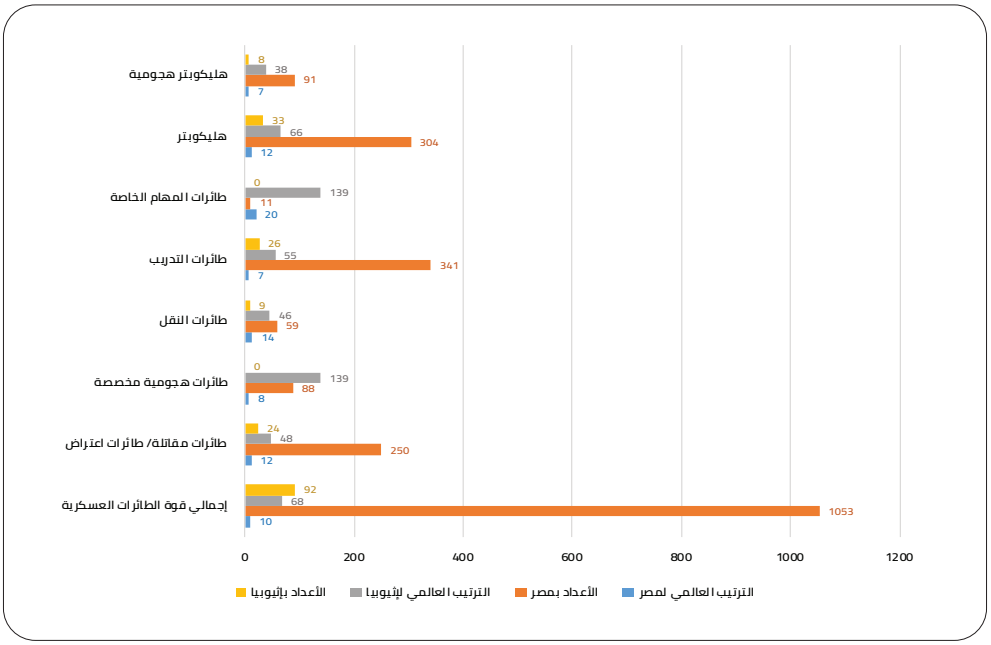

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

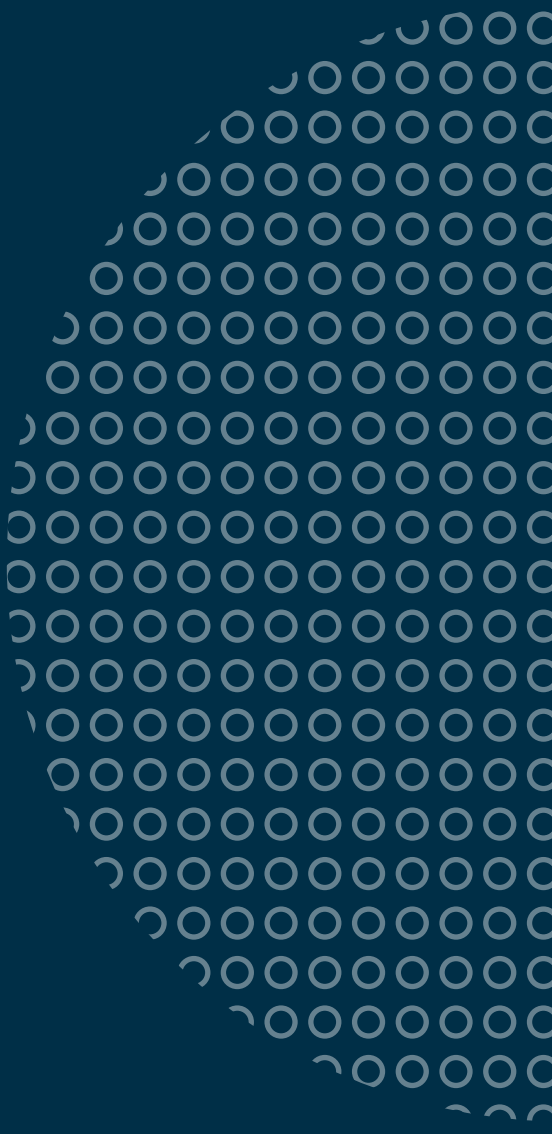

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

Phone +20226905861 | +20226905862 | +20226905863

E-mail info@ecsstudies.com

Website www.ecsstudies.com

Social links /ecsstudies

100 Al-Merghani St., Heliopolis, Cairo